المملكة العربية السعودية
وزارة المالية

التقرير السنوي 2011

صندوق التنمية الصناعية السعودي

التقرير السنوي للعام المالي ١٤٣٢/ ١٤٣٣ هـ (٢٠١١م)

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير / نايف بن عبد العزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

الرؤيـة

أن نستمر كمؤسسة رائدة في تمويل القطاع الصناعي ودعم التنمية الاقتصادية والبشرية في المملكة العربية السعودية وجعلها مركزاً صناعياً متميزاً.

الرسـالة

تحفيز التطور الصناعي في المملكـة من خلال التركيـز على:

- الإقراض الصناعي.
- دعم سياسات واستراتيجيات القطاع الصناعي.
- الخدمات الاستشارية.
- التركيز على العملاء.
- التدريب وتنمية الكفاءات والمعرفة.

المحتويات

المحتويات

تقديم معالي وزير المالية .	٩
كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة .	١١
تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي	١٤
الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١١م	١٤
مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي	١٦
استعراض أداء الصندوق :	١٩
النشاط الإقراضي للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) .	١٩
برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	٢٨
القوى البشرية والتدريب.	٣٠
دورة تقييم المشاريع الصناعية.	٣٢
الهيكل التنظيمي للصندوق .	٣٣
إدارة تحت المجهر :	٣٤
إدارة المراقبة والاستشارات المالية	٣٤
دراسة صناعية :	٣٧
صناعة الأعلاف المركبة بالمملكة	٣٧
موضوع تحت الأضواء :	٤٠
برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر)	٤٠
بيانات النشاط الإقراضي للصندوق .	٤٤

تقديم معالي وزير المالية

يسرني أن أقدم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي عن العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) والذي حقق فيه الصندوق معدلات أداء متميزة على جميع المستويات مما يدل على مدى الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب بمتانة الاقتصاد السعودي وجدوى الاستثمار الصناعي بالمملكة ونجاح خطط الدولة في تنويع مصادر الدخل بالمملكة.

وبالرغم مما تعانيه الكثير من دول العالم من تحديات اقتصادية بسبب الأزمة المالية العالمية، إلا أن المملكة بفضل الله ثم بفضل السياسة الحكيمة لحكومة خادم الحرمين الشريفين استطاعت بحمد الله أن تتفادى الكثير من هذه التحديات وأن تمضي قدماً في ترسيخ والحفاظ على مكتسباتها ودعم مختلف أوجه التنمية الاقتصادية في جميع المجالات ولكافة مناطق المملكة. ولعل ميزانية الدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)تؤكد هذا التوجه وترسخ مدى الإصرار على تحقيق التنمية الشاملة وتنويع مصادر الدخل الوطني.

فقد ارتفعت اعتمادات الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) بنسبة ٢٣٪ حيث واصل الصندوق عطاءه المميز خلال العام وساهم في إقامة (٨٦) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٣٢) مشروعاً صناعياً قائماً بلغت اعتماداتها (٨,٠٨٥) مليون ريال منتشرة في مختلف أنحاء المملكة وشاملة لكافة القطاعات الصناعية، وقد بلغ إجمالي استثمارات هذه المشاريع (٣٥,٠٦٧) مليون ريال.

وتأكيداً لاهتمام الدولة بنشر التنمية في كافة مناطق المملكة فقد صدر خلال العام قرار مجلس الوزراء الموقر برفع نسبة تمويل المشاريع الواقعة في المناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد عن ٧٥٪ من تكلفة المشروع وذلك بدلاً من ٥٠٪ وكذلك تمديد فترة السداد لقروض الصندوق في هذه المناطق والمدن بما لا يزيد عن (٢٠) سنة بدلاً من (١٥) سنة. وتم تفعيل هذا القرار من خلال اعتماد مجلس إدارة الصندوق للضوابط الخاصة بتحديد نسب تمويل المشاريع الصناعية في تلك المناطق والمدن الأقل نمواً.

وتنفيذاً لدعم الدولة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد اعتمد برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالصندوق خلال العام (١,٢٠٨) كفالة بقيمة بلغت (٦٣٦) مليون ريال وذلك مقابل اعتمادات قدمتها البنوك التجارية بقيمة بلغت (١,٢٨٤) مليون ريال وذلك لصالح (٧٤٢) منشأة صغيرة ومتوسطة تشمل جميع القطاعات الاقتصادية ومنتشرة في كافة أنحاء المملكة.

وختاماً، فإنه يشرفني أن أرفع خالص الشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - على دعمهما وتوجيهاتهما المستمرة للصندوق مما مكنه من تحقيق هذه النتائج.

كما يسرني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لمجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية وجميع منسوبيه وأهنئهم على النتائج التي حققها الصندوق في هذا العام والذي لازال العالم يعاني خلاله من أحداث وتحديات لا تخفى على الجميع.

والله ولي التوفيق،،

وزير المالية

إبراهيم بن عبدالعزيز العساف

أعضاء مجلس الإدارة

معالي الدكتور

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي

نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
ورئيس مجلس إدارةصندوق التنمية الصناعية السعودي

سعادة الدكتور

أحمد بن حبيب صلاح

وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط
للشؤون الاقتصادية

سعادة الدكتور

توفيق بن فوزان الربيعة

وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون الصناعة المكلف
مدير عام هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية

سعادة الأستاذ

سلطان بن جمال شاولي

وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية
للثروة المعدنية

سعادة الأستاذ

عبد الله بن ابراهيم العياضي

مساعد أمين عام صندوق الاستثمارات العامة

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

يسرني مع انتهاء العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) أن أقدم التقرير السنوي للصندوق والذي يعكس نشاطه خلال العام وذلك من خلال حجم القروض وعدد المشاريع الصناعية المستفيدة من خدماته.

استمر الصندوق بفضل الله في أدائه المتميز خلال هذا العام كمؤسسة تنموية معنية بتنمية النشاط الصناعي للقطاع الخاص بالمملكة، حيث اعتمد خلال العام (١١٨) قرضاً بلغت جملة اعتماداتها (٨,٠٨٥) مليون ريال، وهذا يعني ارتفاعاً في عدد القروض المعتمدة بلغت نسبته ٢٤٪ وارتفاعاً في قيمة المبالغ المعتمدة بلغت نسبته ٢٣٪ عن ما كانت عليه خلال العام المالي السابق. وقد اعتمدت قروض هذا العام للمساهمة في إقامة (٨٦) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٣٢) مشروعاً صناعياً قائماً، كما وصلت المبالغ التي صرفها الصندوق خلال العام (٥,٢٠٢) مليون ريال في حين بلغت قيمة المبالغ المسددة للصندوق (٢,٥٧٥) مليون ريال، وبذلك فقد وصل عدد القروض المعتمدة من الصندوق منذ إنشائه في عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) (٣,٣٤٤) قرضاً بلغت جملة اعتماداتها (٩٥,٤٧٦) مليون ريال، وتم اعتمادها للمساهمة في إقامة (٢,٣٧١) مشروعاً صناعياً منتشرة في مختلف مناطق المملكة. وقد بلغ إجمالي المبالغ التي تم صرفها للمقترضين من الصندوق (٦٤,٦٠٤) مليون ريال، وبلغ إجمالي المبالغ المسددة من المقترضين للصندوق (٣٧,٢١٦) مليون ريال. وتدل ضخامة هذه الأرقام دلالة

واضحة على جودة مناخ الاستثمار في القطاع الصناعي في المملكة والذي أدى إلى الإقبال الكبير من قبل المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في هذا المجال والاستفادة من قروض الصندوق وخدماته الاستشارية التي يقدمها للمقترضين في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية.

إضافة إلى نشاطه الرئيس في مجال إقراض المشاريع الصناعية، فإن الصندوق يقوم بإدارة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع البنوك التجارية المحلية التي تقدم خدمات التمويل لأصحاب هذه المشاريع. وقد اعتمد البرنامج في هذا العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) ما مجموعه (١٢٠٨) كفالة بقيمة بلغت (٦٣٦) مليون ريال وذلك مقابل اعتمادات قدمتها البنوك التجارية لهذه المنشآت بلغت قيمتها (١,٢٨٤) مليون ريال قدمت لمصلحة (٧٤٢) منشأة صغيرة ومتوسطة منتشرة في أنحاء المملكة ، وبذلك فقد بلغ إجمالي عدد الكفالات المعتمدة من البرنامج منذ انطلاقه قبل ست سنوات وحتى نهاية العام (٣٠٩٥) كفالة بقيمة إجمالية بلغت (١,٣٥٥) مليون ريال مقابل اعتمادات قدمتها البنوك التجارية المحلية لهذه المنشآت بلغت قيمتها (٣,٠٦٩) مليون ريال استفاد منها (١٩٩١) منشأة صغيرة ومتوسطة في مختلف مناطق المملكة .

وأود التنويه هنا إلى أن مجلس إدارة الصندوق يعمل جاهداً على تنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى العمل على الاهتمام بكافة مناطق المملكة وخصوصاً المناطق الأقل نمواً، حيث اعتمد المجلس مؤخراً الضوابط الخاصة بتحديد نسب تمويل المشاريع الصناعية في المناطق والمدن الأقل نمواً بالمملكة وذلك من أجل تفعيل قرار مجلس الوزراء الموقر الذي صدر بشأنها. كما أن مجلس الإدارة قد اعتمد كذلك تمويل المشاريع الخدمية للقطاع الصناعي المنفذة داخل المناطق الصناعية والتي تهدف إلى توفير خدمات مساندة ولوجستية تساهم في توفير مناطق صناعية متكاملة الخدمات وتهيئ مناخاً جاذباً للاستثمارات الصناعية داخل هذه المناطق، وتعتبر هذه الخدمات امتداداً لما سبق أن بدأه الصندوق في تقديم التمويل لمثل هذه المشاريع والتي تمثل رافداً أساسياً للصناعات التحويلية، وسيظل الصندوق يستحدث من الإجراءات كل ما من شأنه خدمة القطاع الصناعي المحلي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

ورغم التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم في هذه الفترة بسبب الأزمة المالية العالمية، إلا أنني على يقين بأن الصندوق قادر بإذن الله على مواجهة تلك التحديات والتعامل معها بشكل جيد مستفيداً مما تراكم لديه من تجارب وخبرات وبما يتمتع به من إدارة متمرسة وموظفين مؤهلين ودعم متواصل من لدن القيادة الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله -.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لزملائي أعضاء مجلس الإدارة ولإدارة الصندوق وجميع منسوبيه لما عودونا عليه من أداء متميز عاماً بعد عام، وإنني على ثقة كبيرة بمواصلتهم لهذه الجهود وتحقيقهم للأهداف التي أنشئ من أجلها الصندوق.

والله الموفق،،

رئيس مجلس الإدارة

عبدالرحمن بن عبد الله الحميدي

تمهيد:

اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي

تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١١م

قدم الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١١م أداءً جيداً في كافة المؤشرات الاقتصادية، وذلك على الرغم من استمرار تأثر الاقتصاد العالمي بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وقد ساهم في تحقيق هذه النتائج استمرار تحسن أسعار النفط خلال عام ٢٠١١م وارتفاع حجم إنتاجه في المملكة، بالإضافة إلى مواصلة الدولة إجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للاقتصاد السعودي واستمرار الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية الأساسية. وطبقا للبيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر من وزارة المالية، يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١١م حوالي (٢,١٦٣) مليار ريال بالأسعار الجارية بنمو قوي يبلغ ٢٨٪، أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نمواً قدره ٦,٨٪. كما أشار البيان إلى أن حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي ٢٠١١م إلى ما يقارب ١٣٥,٥ مليار ريال (أي ما يعادل ٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

وقد واصل القطاع الخاص في عام ٢٠١١م مواصلة أدائه القوي بتسجيله لمعدلات نمو مرتفعة، حيث يتوقع نموه بنسبة ١٤,٣٪ بالأسعار الجارية وبنحو ٨,٣٪ بالأسعار الثابتة ، وتقدر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١١م بحوالي ٤٨,٨٪. وقد استمرت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي غير النفطي في تحقيق نتائج مميزة، حيث يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير النفطية إلى ١٥٪، وفي نشاط التشييد والبناء إلى ١١,٦٪، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين إلى ١٠,١٪، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى ٦,٤٪، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء إلى ٤,٢٪، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات إلى ٢,٧٪.

وفيما يتعلق بالتضخم والمستوى العام للأسعار، سجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في عام ٢٠١١م ارتفاعا بنسبة تقدر بنحو ٤,٧٪ عما كان عليه في عام ٢٠١٠م. ومن المتوقع أن يشهد معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، والذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، ارتفاعا نسبته ٦,١٪ في عام ٢٠١١م مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١٠م.

وطبقا لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي، يتوقع أن يحقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضا قدره (٥٩٨) مليار ريال في عام ٢٠١١م مقارنة بفائض قدره (٢٥٠) مليار ريال للعام ٢٠١٠م أي بنسبة زيادة بلغت ١٣٩٪. وفي ذات السياق، يتوقع أن يحقق الميزان التجاري في عام ٢٠١١م فائضا استثنائيا يبلغ ٩١٥ مليار ريال بزيادة نسبتها ٥٩٪ عن عام ٢٠١٠م، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية ونمواً أقل للواردات السلعية. فعلى جانب الصادرات، يقدر أن يبلغ إجمالي الصادرات السلعية خلال عام ٢٠١١م نحو(١,٢٨٧) مليار ريال بزيادة نسبتها ٣٧٪ عن عام ٢٠١٠م، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير النفطية حوالي (١٥٣) مليار ريال محققة نمواً قدره ١٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٠م، هذا وتمثل الصادرات السلعية غير النفطية ما نسبته ١٢٪ من إجمالي الصادرات السلعية. أما على جانب الواردات، فتشير التوقعات في عام ٢٠١١م إلى أنها تبلغ حوالي (٣٧٠) مليار ريال بنمو نسبته ٢٪ عن العام السابق.

أما على صعيد التطورات المالية والنقدية، وعلى ضوء ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات تتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر السيولة الكافية في النظام المصرفي، فقد استمرت السياستين المالية والنقدية للدولة بالمحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني . وقد سجل عرض النقود بتعريفه الواسع خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي٢٠١١ م نمواً قويا نسبته ١٠,٢٪ مقارنة بنمو نسبته١,٢ ٪ لنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٠م.

وفيما يتصل بالقطاع المصرفي، فقد واصلت المصارف التجارية تدعيم مراكزها المالية، وارتفع رأسمالها واحتياطياتها خلال الأشهر العشرة الأولى من العام٢٠١١ م بنسبة ٧,٢٪ لتصل إلى (١٩١) مليار ريال ، وازداد إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة ١٠,١٪، كما نما حجم الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية بنسبة٨,٤ ٪ لتبلغ حوالي (١,٠٦٧) مليار ريال. وقد حافظت المصارف التجارية على دورها الحيوي في دعم القطاع الخاص وتوسيع أنشطته، حيث بلغ إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية

للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠١١م أكثر من (٨٤٠) مليار ريال. غير أن أداء المصارف التجارية فيما يتعلق بتوفير الائتمان قد اتسم نسبياً بالتباين بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال الفترة المذكورة، فقد نما حجم الائتمان الممنوح لبعض الأنشطة الاقتصادية مثل التعدين والمناجم بنسبة ٥٣٪، والصناعة والإنتاج بنسبة ٣٩٪، والماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٣١٪، والنقل والاتصالات بنسبة ٢٣,٢٪، والخدمات بنسبة ١٦,٣٪، وقطاع التجارة بنسبة ٧,٢٪، والبناء والتشييد بنسبة ٤,٨٪، في المقابل نما الائتمان المقدم إلى قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ضئيلة بلغت ٠,٩٪، فيما انخفض الائتمان المقدم إلى نشاط التمويل بنسبة ١٧,٦٪.

وفي سياق مشابه ، استمر صندوق التنمية الصناعية السعودي في أدائه المتميز في دعم الصناعة المحلية في كافة أنشطتها، حيث أن قيمة القروض المعتمدة من الصندوق خلال العام٢٠١١م بلغت (٨,٠٨٥) مليون ريال. كما شهد برنامج كفالة الذي يديره الصندوق ارتفاعاً كبيراً في عدد وثائق الكفالة التي اعتمدها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام٢٠١١ م، حيث اعتمدت إدارة البرنامج خلال العام (١,٢٠٨) وثيقة كفالة بقيمة إجمالية تبلغ (٦٣٦) مليون ريال وذلك لضمان اعتمادات تمويل قدمتها البنوك المحلية بمبلغ (١,٢٨٤) مليون ريال لصالح (٧٤٢) منشأة صغيرة ومتوسطة.

وفي شأن آخر، سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودية (٦,٤١٧) نقطة في نهاية عام ٢٠١١م مقارنة مع (٦,٦٢٠) نقطة في نهاية عام٢٠١٠ م. وشهد هذا العام طرح جزء من أسهم خمس شركات للاكتتاب العام بمبلغ يزيد عن (١,٧) مليار ريال، ليصبح بذلك عدد الشركات المدرجة بالسوق (١٤٩) شركة. وقد استمرت هيئة السوق المالية خلال العام المالي٢٠١١م في جهودها الرامية إلى تنظيم طرح وتداول الأوراق المالية وتطوير السوق المالية، وتعزيز مبدأ العدالة والشفافية والإفصاح وحماية المستثمرين، حيث أصدر مجلس الهيئة لائحة الفصل في منازعات الأوراق المالية، وتعديل بعض مواد قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي سبيل السعي لمواصلة مسيرة التنمية واستكمال الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني ، فقد صدرت خلال العام ٢٠١١م الموافقة على إنشاء بعض الهيئات الحكومية وبعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات شملت إنشاء وزارة للإسكان، وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والموافقة على تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي، وعلى تنظيم اللجنة الوطنية لتقنين أعمال التشغيل والصيانة وتقييسها، وإنشاء المجمع الفقهي السعودي، والموافقة على نظام إيرادات الدولة، والموافقة على اعتماد اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال المدنية.

ونتيجة للأداء القوي الذي أظهره الاقتصاد السعودي خلال عام ٢٠١١م، حظيت المملكة بإشادة المؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى. فقد أثنى صندوق النقد الدولي على ما حققته المملكة من إنجازات ملموسة على مدار العقود القليلة الماضية في مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تقترب في الوقت الحالي من المتوسطات المسجلة في دول مجموعة العشرين. كما أشاد الصندوق بقدرة المملكة على تجاوز التباطؤ العالمي وعلى دور المملكة الإيجابي في الاستمرار في العمل على تحقيق استقرار الأسواق النفطية، بالإضافة إلى ثناء الصندوق على الإصلاحات التي أجرتها الحكومة في الأعوام الأخيرة في مجالي التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي. هذا وقد نوهت مؤسسة التصنيف العالمية (فيتش) على سياسة المملكة المالية والنقدية الحكيمة التي انتهجتها وأبقت على التصنيف الائتماني الذي حصلت عليه المملكة على درجة التميز (AA-) في التصنيف الائتماني العالمي، وذلك على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي تمر بها كثير من الدول ومؤسساتها المالية، مما يدل على متانة الاقتصاد السعودي والقوة المالية للمملكة وحسن إدارتها لاستثماراتها الخارجية واحتياطياتها من النقد الأجنبي والإشراف المنضبط على القطاع المصرفي. وقد انعكس أداء الاقتصاد السعودي على ترتيبه في مؤشرات الاستثمار والتنافسية العالمية في عام ٢٠١١م، فقد حلت المملكة في المرتبة (١٢) عالمياً من بين (١٨٣) دولة في تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٢م الصادر عن البنك الدولي، فيما قفز ترتيب المملكة إلى المركز (١٧) عالمياً من بين (١٤٢) دولة في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١١م.

وختاماً، فقد برهن الاقتصاد السعودي على متانته خلال عام ٢٠١١م، في وقت لا تزال فيه معظم الدول، خاصة المتقدمة منها، متأثرة بتبعات الأزمة المالية العالمية. ووفقاً للمؤشرات الحالية، فإنه من المتوقع أن يواصل الاقتصاد السعودي أداءه الجيد في الأعوام القادمة، وستستمر الدولة بإذن الله في تنفيذ البرامج والإصلاحات الاقتصادية اللازمة لضمان تحقيق التنمية المستدامة ورفع تنافسية الاقتصاد السعودي.

مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي

حققت الصناعات التحويلية غير النفطية بالمملكة نمواً ملحوظاً في العام ٢٠١١م حيث يقدر النمو الحقيقي لها بمعدل ١٥ ٪ في العام ٢٠١١م مقارنة بـ ٥٪ في العام ٢٠١٠م. كما تطور إسهامها في إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ مما يعكس قوة نمو هذا القطاع ، إذ تقدّر المساهمة النسبية بالأسعار الثابتة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٠,٩ ٪ في العام ٢٠١١م. ومن جانب آخر ساهم القطاع الصناعي بشكل كبير في زيادة صادرات المملكة من السلع غير البترولية، حيث بلغت الصادرات السلعية غير البترولية في العام ٢٠١١م حوالي ١٥٣ مليار ريال بارتفاع قدره ١٤ ٪ عن ما تم تصديره في عام ٢٠١٠م.

وفي سياق الصورة العامة للقطاع الصناعي ، نلقي فيما يلي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات الأداء لهذا القطاع . ونظراً لعدم توفر كامل البيانات المطلوبة لعام ٢٠١١م فقد قمنا بتحليل البيانات المتوفرة في قاعدة البيانات الصناعية للعام ٢٠١٠م ، حيث توضح الأشكال من (١) إلى (٣) توزيع مكونات القيمة المضافة للصناعة السعودية ولقطاعاتها المختلفة والنسبة المئوية للعمالة الوطنية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية للعام ٢٠١٠م .

فبالنسبة لمؤشر القيمة المضافة ، يوضح الشكل (١) توزيع مكونات القيمة المضافة في القطاع الصناعي للمملكة في العام ٢٠١٠م ، حيث يلاحظ أن الأجور والمرتبات تمثل الجزء الأكبر من إجمالي مكونات القيمة المضافة (٣٨,١٪) ، تليها الأرباح (٢٨,٩٪) ، ثم الاستهلاكات (٢٧,١٪)، فالفوائد (٤,٠٪)، وأخيراً الإيجارات (١,٩ ٪) . ويدل ذلك على إسهام الصناعة بالمملكة في زيادة الدخل القومي من خلال تحقيق قيمة مضافة تغطي أجور ومرتبات العاملين وتزيد عن ذلك لتساهم في توسيع طاقاتها الإنتاجية.

ولإعطاء صورة أكثر تفصيلاً لتوزيع مكونات القيمة المضافة حسب القطاعات الصناعية الرئيسية، يلاحظ من الشكل (٢) أنّ الأرباح بالإضافة إلى الأجور والمرتبات تستحوذ على أكثر من ٧٠٪ من إجمالي القيمة المضافة في قطاعي المنتجات المعدنية والمواد الغذائية (٧١,٧٪) ، وتنخفض هذه النسبة إلى (٦٨,٨٪) في قطاع الخشب ومنتجاته و(٦٣,٩ ٪) في قطاع مواد البناء و(٦٣,١ ٪) في قطاع المواد الكيميائية و(٦٢,٢ ٪) في قطاع الورق والطباعة و(٦١ ٪) في قطاع النسيج والمنتجات الجلدية، وذلك لطبيعة التقنية في هذه القطاعات والتي تعتمد بصورة كبيرة على الغزارة الرأسمالية مما يزيد من نصيب الاستهلاكات فيها بالمقارنة مع القطاعات الصناعية الأخرى.

الشكل (١) توزيع مكونات القيمة المضافة للتصنيع في المملكة (٢٠١٠م)

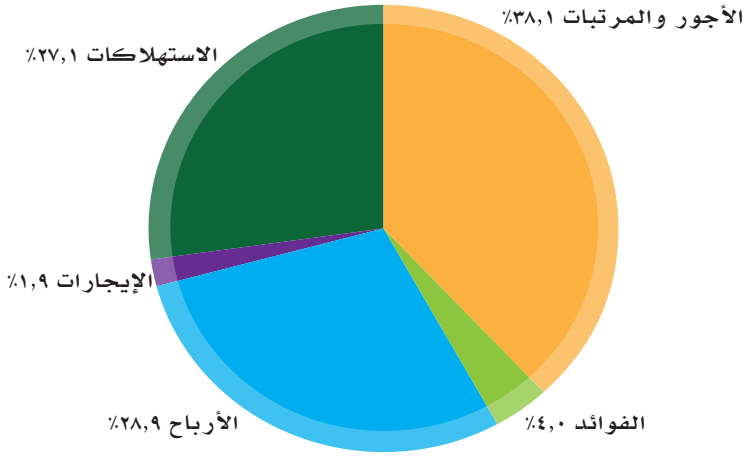

المصدر : قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق ٢٠١٠م .

الشكل (٢) توزيع مكونات القيمة المضافة حسب القطاعات الصناعية الرئيسية (٢٠١٠م)

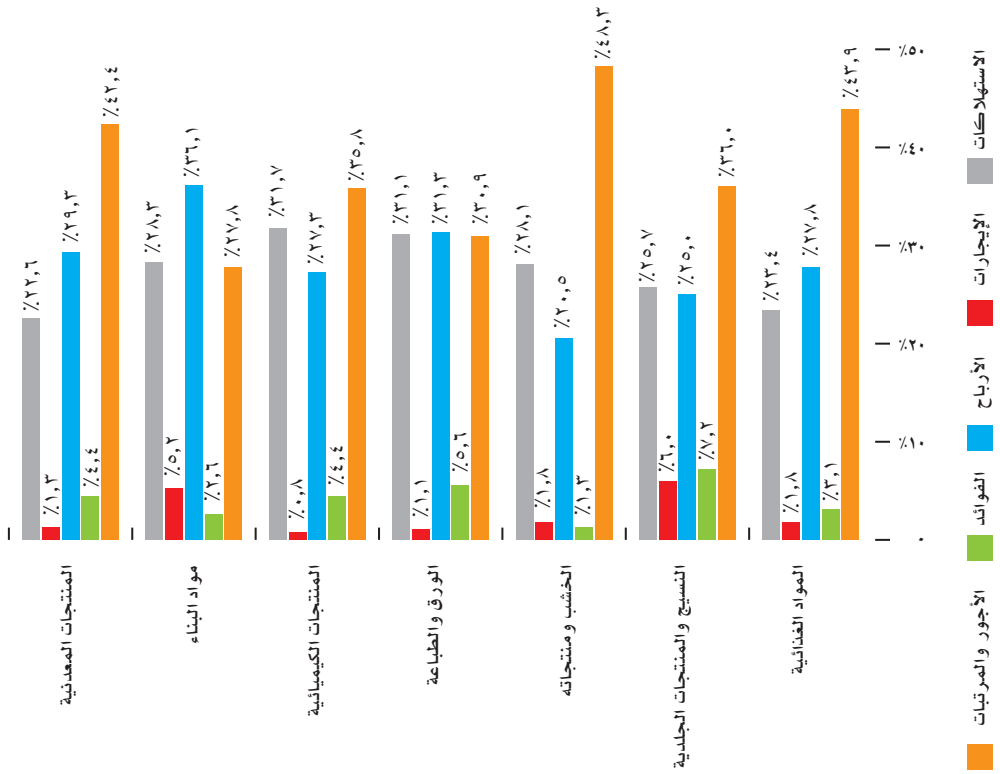

المصدر : قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق ٢٠١٠م .

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة في الصناعة فيعتبر أيضاً من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على صعيد الاقتصاد السعودي . ويظهر الشكل (٣) النسب المئوية للعمالة الوطنية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية في العام ٢٠١٠م ، حيث يلاحظ من معدلات عام ٢٠١٠م أن قطاع المنتجات الكيميائية يتصدر القطاعات الصناعية الأخرى بنسبة عمالة وطنية تبلغ ٣٧٪، يليه قطاعا مواد البناء والخشب ومنتجاته بنسبة (٢٤٪) لكل منهما وقطاع المنتجات المعدنية بنسبة ٢٣٪ ثمّ قطاع النسيج والمنتجات الجلدية بنسبة (٢١٪)

وأخيراً قطاعي المواد الغذائية و الورق والطباعة بنسب تبلغ ٢٠٪ و١٨٪ على التوالي. أما في القطاع الصناعي ككل ، فتبلغ نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة حوالي ٢٥٪ والتي تعتبر متواضعة ، حيث ما زالت العمالة الأجنبية تشكل الجزء الأكبر من هيكل العمالة في القطاع الصناعي .

الشكل (٣) نسب العمالة السعودية لإجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية (٢٠١٠م)

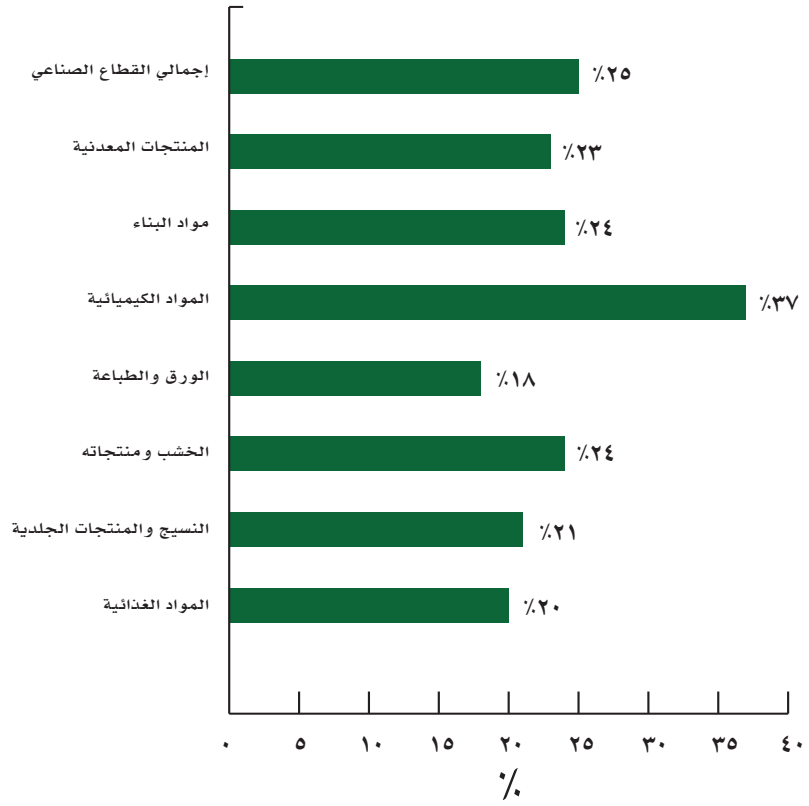

المصدر : قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق ٢٠١٠م .

التقرير السنوي 2011

استعراض أداء الصندوق

النشاط الإقراضي للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م):

واصل صندوق التنمية الصناعية السعودي نهجه المشرف بتحقيقه معدلات أداء متميزة على جميع المستويات خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) والتي تأتي كانعكاس طبيعي لمتانة الوضع الاقتصادي المحلي الذي عبرت عنه الميزانية العامة للدولة هذا العام، وكنتيجة طبيعية للدعم الكبير الذي أولته الدولة - رعاها الله - لهذا الصندوق وغيره من صناديق التنمية بالمملكة.

الشكل رقم (٤) قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)

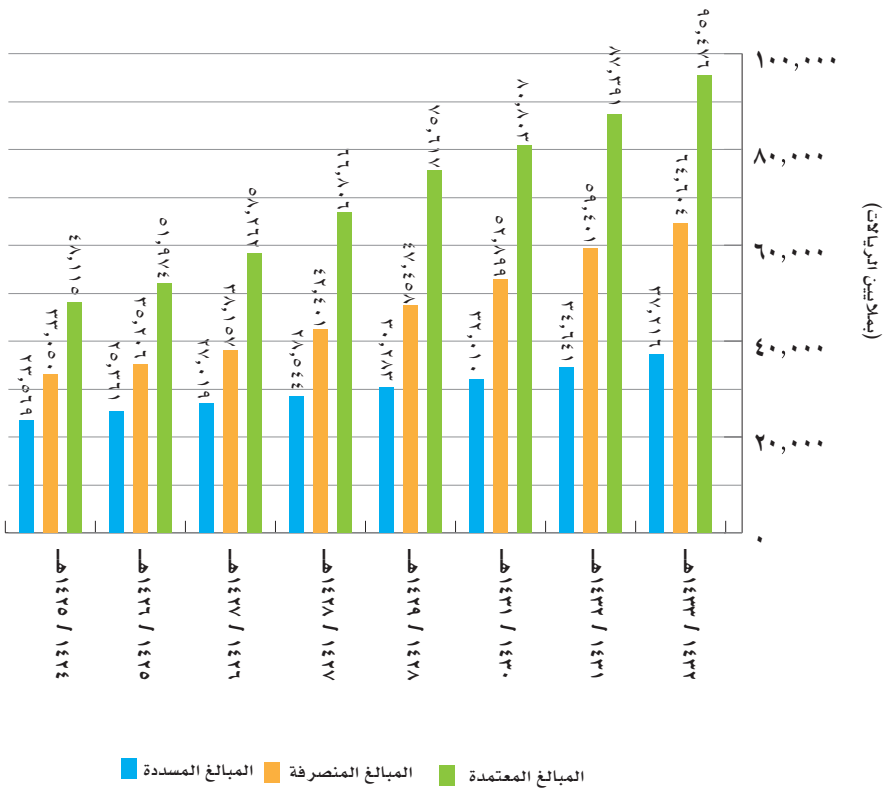

فقد بلغت قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٨,٠٨٥) مليون ريال ومرتفعة بنسبة ٢٣٪ عن قيمة اعتمادات الصندوق خلال العام المالي السابق ١٤٣١/١٤٣٢هـ. كما بلغ عدد القروض المعتمدة خلال عام التقرير (١١٨) قرضاً بزيادة ٢٤٪ عن عدد القروض المعتمدة خلال العام السابق له. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٨٦) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٣٢) مشروعاً صناعياً قائماً بلغ إجمالي استثماراتها (٣٥,٠٦٧) مليون ريال. وبلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال عام التقرير (٥,٢٠٢) مليون ريال، كما بلغت تسديدات القروض خلال عام التقرير (٢,٥٧٥) مليون ريال .

وبصورة إجمالية، فقد بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٣,٣٤٤) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (٩٥,٤٧٦) مليون ريال قدمت للمساهمة في إنشاء (٢,٣٧١) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة. وقد بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات (٦٤,٦٠٤) مليون ريال سدد منها حتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٣٧,٢١٦) مليون ريال، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من قروض الصندوق ومن الدعم الاستشاري الذي يقدمه لهذه المشاريع في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية.

ومما يجدر ذكره أن العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ قد حفل بالعديد من الإنجازات على المستوى الداخلي للصندوق ومن ذلك إنشاء فريق خاص لتقييم طلبات قروض المشاريع الصناعية الصغيرة والذي سيعمل على تسهيل متطلبات الصندوق اللازمة للتقييم وتسريع إجراءات دراسة الطلبات بمهنية تتناسب مع حاجة هذا القطاع مع المحافظة على الأسس الرئيسية اللازمة لاعتماد التمويل مثل جدوى المشاريع التجارية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق. كما قام الصندوق بإنشاء قسم خدمات العملاء وذلك لتسهيل التواصل بين الصندوق والمستثمرين المحليين والأجانب. إضافة إلى تطوير تعاملاته إلكترونياً والربط مع وزارة التجارة والصناعة والتنسيق مع هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) للربط معها إلكترونياً وذلك للمساعدة في تيسير إجراءات العمل التي يطلبها المستثمرون الصناعيون في جميع مناطق المملكة. كما سيعمل الصندوق خلال العام (٢٠١٢م) على مواصلة تطوير تعاملاته إلكترونياً مع عملائه وذلك لتسهيل عملية تقديم طلبات القروض ومعالجتها بأسرع وقت ممكن.

اولاً : التوزيع القطاعي للقروض :

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح ما يلي :

الصناعات الكيميائية :

حجم القروض :

لا يزال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٣٧,٦٣٠) مليون ريال أي ما يمثل ٣٩,٤٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

الشكل رقم (٥) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيميائية (بملايين الريالات)

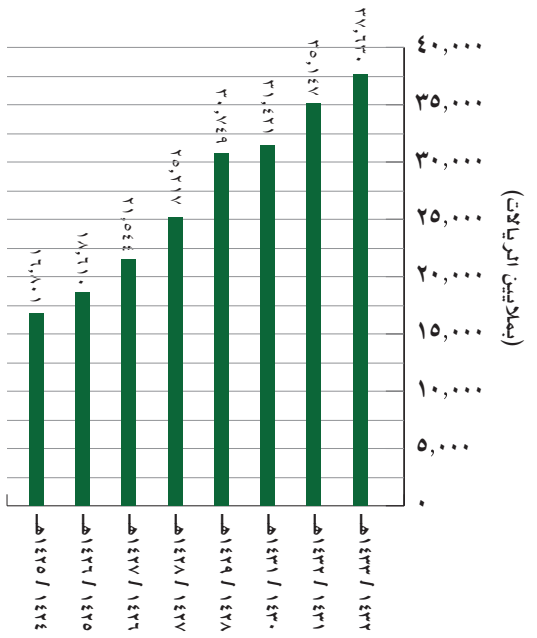

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٣٧) قرضاً تمثل نسبة ٣١٪ من إجمالي عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد بلغت قيمة هذه القروض (٢,٤٨٣) مليون ريال أي ما يمثل أيضاً حوالي ٣١٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض لهذا القطاع خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (٢٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٥) مشروعاً صناعياً قائماً.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ قرضان قيمة كل واحد منهما (٦٠٠) مليون ريال لإقامة مصنعين في الجبيل أحدهما لإنتاج حامض الأكريليك الجليدي وبيوتال أكريليت وحمض الأكريليك الخام، والآخر لإنتاج كوبوليمرات الإيثيلين وأسيتات الفينيل وبولي إيثيلين منخفض الكثافة. إضافة إلى قرضين آخرين لإقامة مصنعين في رابغ قيمة أحدهما (١٣٧) مليون ريال لإنتاج نسيج بولي بروبيلين غير مغزول، والآخر قيمته (٩١) مليون ريال لإنتاج حبيبات بولي فينيل كلوريد وحبيبات مركبات بولي إيثيلين لعزل وتغليف الكوابل وحبيبات مثبطة للهب وحبيبات بولي إيثيلين من الكربون الأسود. وقرض آخر قيمته (٦٠) مليون ريال لإقامة مصنع في مكة المكرمة لإنتاج لقاحات طبية متنوعة.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (١٢٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج أقمشة غير منسوجة من ترفثيلات البولي إيثيلين ومن البولي بروبيلين، وقرضاً آخر قيمته (٦٨) مليون ريال لتوسعة مصنع للأدوية في الرياض لإنتاج عشرين عنصراً دوائياً نشطاً. إضافة إلى قرض قيمته (٤٧) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج عبوات بلاستيكية بريفورم وأفلام بولي إيثيلين وبولي بروبيلين ومغلفات بلاستيكية مدمجة ومطلية وأغطية بلاستيكية.

الصناعات الهندسية :

حجم القروض :

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (١٩,٧٦٥) مليون ريال أي ما يمثل ٢٠,٧٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

الشكل رقم (٦) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)

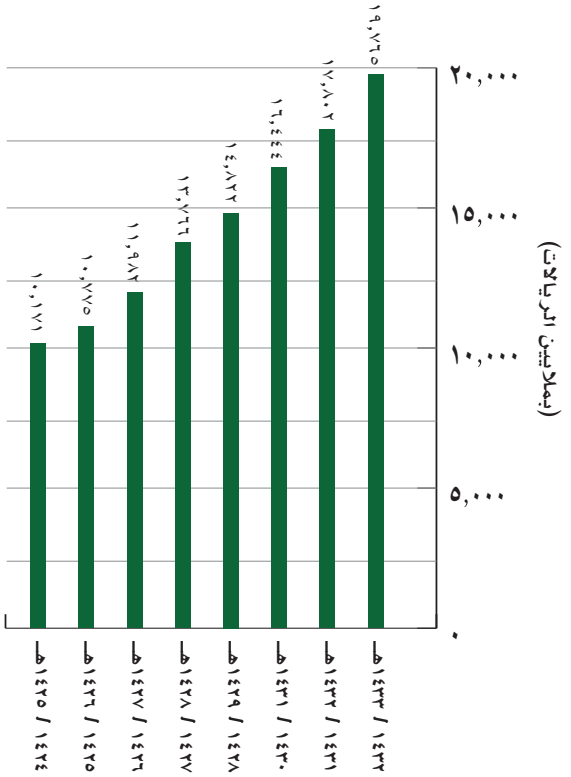

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع (٢٧) قرضاً بلغت قيمتها (١,٩٦٣) مليون ريال أي ما يمثل ٢٣٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ و٢٤٪ من إجمالي قيمتها، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٢٤) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ثلاثة مشاريع صناعية قائمة .

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ قرضان قيمة كل واحد منهما (٦٠٠) مليون ريال لإقامة مصنعين في رأس الخير أحدهما لإنتاج قوالب ألمنيوم وقوالب ألمنيوم على حرف «T» وألواح ألمنيوم وقضبان ألمنيوم، والآخر لإنتاج مسطحات تصنيع المعلبات ومسطحات تصنيع أغطية المعلبات، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (١٥٣) مليون ريال لإقامة مصنع في خميس مشيط لإنتاج حديد تسليح بأقطار تتراوح بين (٨) مليمتر إلى (٤٠) مليمتر، وقرض آخر قيمته (٨٥) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض للقيام بأعمال التوضيب من تصنيع وإعادة تصنيع وصيانة محركات الطائرات، كما شملت قروض التوسعة قرضين لتوسعة مصنعين في جدة أحدها قيمته حوالي (١٧) مليون ريال يقوم بإنتاج أعمدة الإنارة وتوزيع الكهرباء والآخر يقوم بإنتاج كابلات الألياف البصرية.

الصناعات الاستهلاكية :

حجم القروض :

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ (١٥,٦١٢) مليون ريال أي ما يمثل ١٦,٤٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة.

الشكل رقم (٧) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)

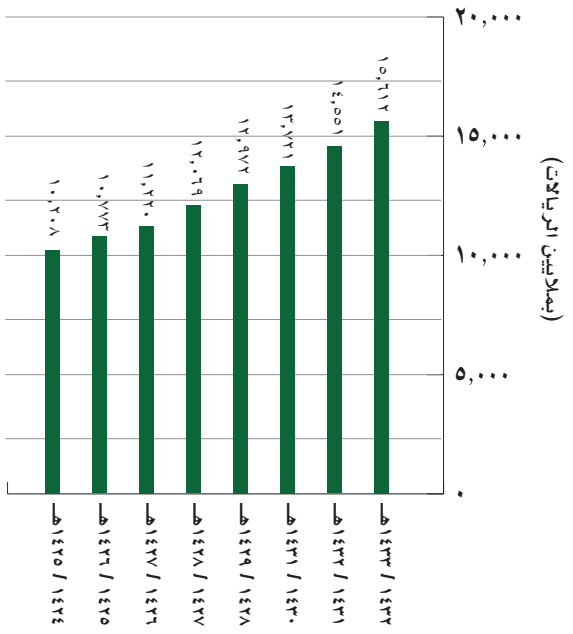

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ :

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ (٢٥) قرضاً بلغت قيمتها (١,٠٦١) مليون ريال أي ما يمثل ٢١٪ من عدد القروض و١٣٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت القروض المعتمدة لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (١٧) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ثمانية مشاريع قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٦٩) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج أعلاف الدواجن، بالإضافة إلى قرض قيمته (١٤) مليون ريال لإقامة مصنع في الخرج لإنتاج مياه الشرب المعبأة، وآخر قيمته (١٨) مليون ريال لإقامة مصنع في رابغ يقوم بإنتاج وجبات جاهزة ولحم مفروم وبيرجر وسجق ومرتديلا ولحوم متنوعة.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (١٩١) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم بإنتاج عصائر متنوعة وحليب طويل الأجل وأجبان معبأة في برطمانات، وقرضاً آخر قيمته (٧٧) مليون ريال لتوسعة مصنع في أبها يقوم بإنتاج لحوم دجاج مبردة ومجمدة وأرجل دواجن وقوانص وشحوم دواجن ومسحوق بروتين الأعلاف، بالإضافة إلى قرض قيمته (٢٢١) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج ورق نصف كيماوي محزز (فلوتينج) وورق مضلع (تستليز) وعجينة ورق.

صناعة الأسمنت :

حجم القروض :

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ (٩,٧٨٤) مليون ريال، أي ما يمثل ١٠,٢٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

الشكل رقم (٨) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت (بملايين الريالات)

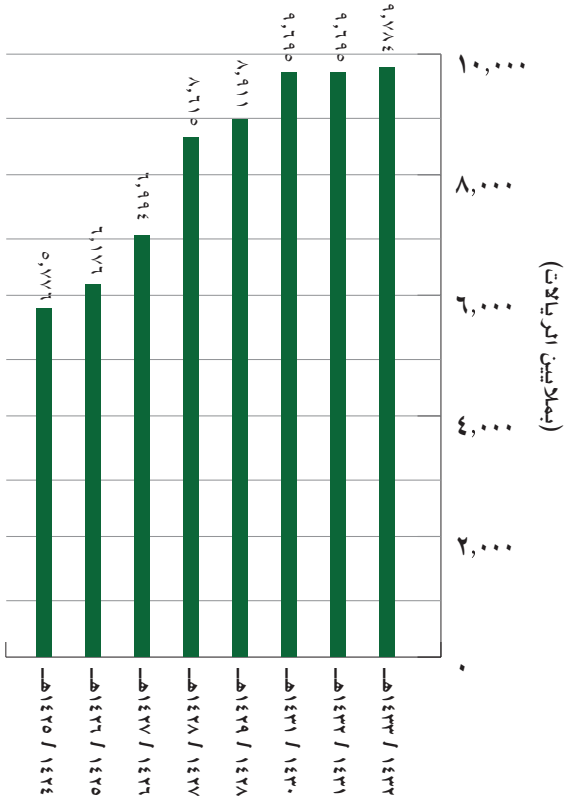

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع قرضاً واحداً خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ قيمته (٨٩) مليون ريال للمساهمة في توسعة مصنع في المزاحمية يقوم بإنتاج الأسمنت الأبيض. ونظراً للطلب المتزايد على الأسمنت نتيجة للقرارات الملكية الأخيرة بإنشاء (٥٠٠) ألف وحدة سكنية ورفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من صندوق التنمية العقارية إلى (٥٠٠) ألف ريال، فمن المتوقع أن يقوم الصندوق في الأعوام التالية باعتماد قروض جديدة في بعض المناطق التي لا تتوفر فيها طاقة إنتاج تفي بالطلب، وقروض توسعة لمشاريع قائمة في بعض المناطق لمواكبة الطلب المتزايد على الأسمنت بعد أن كانت المملكة قد أكتفت ذاتياً من هذا المنتج في الأعوام الماضية.

صناعة مواد البناء الأخرى :

حجم القروض :

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ (١٠,٤٥٧) مليون ريال، أي ما يمثل ١١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

الشكل رقم (٩) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)

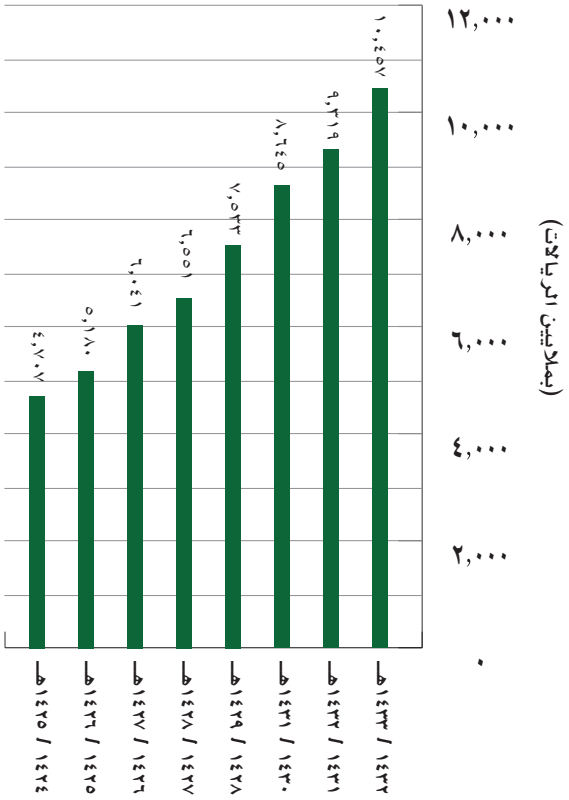

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٣) قرضاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (١,١٣٨) مليون ريال، أي ما يمثل ١٩,٥٪ من عدد القروض و١٤٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (١٩) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة أربعة مشاريع صناعية قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال العام قرض قيمته (٣١٤) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج خيوط مبرومة وجدائل مقطعة وقماش مبروم وحصيرة مضفرة وألياف زجاجية مطحونة وفتائل من الألياف الزجاجية وصفائح ألياف زجاجية متعددة المحاور وصفائح رقيقة غير منسوجة من الألياف الزجاجية. وقرض آخر قيمته (١٣٩) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج الطوب الأحمر، بالإضافة إلى قرض قيمته (٥٨) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج الخرسانة الجاهزة.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٩٦) مليون ريال لتوسعة مصنع في ينبع يقوم بإنتاج جبس بودرة وألواح جبسية، وآخر قيمته (٧٣) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج الفايبرجلاس للاستعمال في العزل الحراري لأجهزة تكييف الهواء المركزية وعزل المباني، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (٣٧) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج بلاط السيراميك.

الصناعات الأخرى :

حجم القروض:

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الأخرى منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢,٢٢٨) مليون ريال، أي ما يمثل ٢,٣٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق وهو بذلك يأتي في المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ خمسة قروض قيمتها (١,٣٥١) مليون ريال، أي ما يمثل ١٧٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة أربعة مشاريع جديدة وتوسعة مشروع واحد قائم. ومن المتوقع أن يحظى هذا القطاع بمزيد من الدعم في المستقبل خاصة بعد أن بدأ الصندوق في تمويل الخدمات المساندة وخدمات الدعم اللوجستي للقطاع الصناعي في المملكة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال العام قرض قيمته (٦٠٠) مليون ريال لتمويل مشروع صناعي في مدينة الجبيل الصناعية لتقديم خدمات متعددة لمجمع صناعي تتضمن إنتاج مياه صناعية لأغراض التبريد ومياه معالجة وبخار ماء وهواء سائل وهواء مضغوط وغاز الوقود ومياه منزوعة الأملاح المعدنية ومياه صالحة للشرب ونظام الإمداد بالطاقة الكهربائية، وقرض آخر قيمته حوالي (٢٦) مليون ريال لتمويل مشروع إنشاء مجمع سكني لعمال المشاريع الصناعية يتألف من (٥٢٤) غرفة للإيجار ومرافق الخدمات اللازمة لها في المدينة الصناعية الثانية بالرياض، ويأتي هذان القرضان في إطار سياسة الصندوق الرامية إلى تشجيع إقامة المرافق المساندة وتجهيزات البنية التحتية في المناطق الصناعية.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ :

بلغ عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٥٨) مشروعاً صناعياً منها (٣٧) مشروعاً جديداً و(٢١) مشروع توسعة تفاصيلها كما يلي :

القطاع	عدد المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام	عدد العمالة المقدرة
الصناعات الكيميائية	١٨	٣,٩٥٦
الصناعات الهندسية	١٦	١,٦٦٥
صناعة مواد البناء الأخرى	١٢	١,٤٢٥
الصناعات الاستهلاكية	١١	٢,٠١٩
صناعة الأسمنت	١	٢٣٩
المجموع	٥٨	٩,٣٠٤

ثانياً : التوزيع الجغرافي للقروض :

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي :

منطقة الرياض :
حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (١,٢٢٣) قرضاً لتمويل (٨٥٥) مشروعاً صناعياً أي ما يمثل حوالي ٣٧٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة، غير أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها (١٩,٣٠٩) مليون ريال أي ما يمثل ٢٠٪ من إجمالي قيمة اعتمادات الصندوق.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٤٢) قرضاً لمشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل حوالي ٣٦٪ من عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت هذه القروض لإقامة (٣٠) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٢) مشروعاً صناعياً قائماً. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير، إذ بلغت قيمتها (١,٣٩٠) مليون ريال أي ما يمثل ١٧٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.

منطقة مكة المكرمة :
حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة مكة المكرمة (٨٥٨) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (١٦,١٨٦) مليون ريال لتمويل (٥٨١) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ بنسبة ٢٦٪ من إجمالي عدد قروض الصندوق و١٧٪ من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٣٣) قرضاً بقيمة (١,١٨٨) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة مكة المكرمة، أي ما يمثل ٢٨٪ من عدد القروض و١٥٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.

المنطقة الشرقية :
حجم القروض:

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (٩٤٥) قرضاً لإقامة (٦٦٨) مشروعاً بقيمة (٤٤,٢٤٣) مليون ريال، أي ما يمثل ٢٨٪ من إجمالي عدد القروض و٤٦٪ من إجمالي قيمتها، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٣٠) قرضاً بقيمة (٤,٧٢٨) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية وهي بذلك تأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض المعتمدة وفي المرتبة الثالثة من حيث عددها بنسبة ٥٨٪ من قيمة القروض و٢٥٪ من عدد القروض المعتمدة خلال العام.

منطقة المدينة المنورة :

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٩١) مشروعاً تقع في هذه المنطقة حتى عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (١٢٠) قرضاً بقيمة (٩,٣٩٩) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٤٪ من عدد القروض و١٠٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ أربعة قروض لمشاريع تقع في منطقة المدينة المنورة قيمتها (٤٧٢) مليون ريال، أي ما يمثل ٣٪ من عدد القروض و٦٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض والمرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام.

منطقة القصيم :

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٥٥) مشروعاً في منطقة القصيم (٦٦) قرضاً بقيمة (١,٣٤١) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٢٪ من عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ قرضاً واحداً قيمته ثلاثة ملايين ريال لإقامة مصنع في منطقة القصيم لإنتاج الأكواب البلاستيكية.

مناطق المملكة الأخرى :

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (١٢١) مشروعاً تقع في مناطق المملكة الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (١٣٢) قرضاً قيمتها (٤,٩٩٩) مليون ريال، أي ما يمثل ٤٪ و٥٪ من إجمالي عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ ثمانية قروض قيمتها (٣٠٤) مليون ريال للمساهمة في إقامة أربعة مشاريع صناعية جديدة وتوسعة مشروع خامس في منطقة عسير، وإقامة مشروعين صناعيين جديدين في منطقة الجوف ومشروع واحد في منطقة جازان.

ثالثا : تمويل المشاريع المختلطة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر آلية فعالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة للمملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين بالإضافة إلى الدور المهم الذي يقوم به في فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية. وقد دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة، وخاصة مع الشركات العالمية العريقة وذلك لإيمانه العميق بأن عناصر نجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة. ولا يشترط الصندوق وجود شركاء سعوديين في هذه المشاريع بل يقوم أيضاً بتمويل المشاريع التي يملكها أجانب بالكامل ويتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يمتلكها أو يساهم فيها مستثمرون سعوديون.

بلغ عدد المشاريع المختلطة التي اعتمد الصندوق تمويلها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٢هـ (٦٤٦) مشروعاً أي ما يمثل ٢٧٪ من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة، كما بلغت قيمة القروض المعتمدة لهذه المشاريع المختلطة (٣٧,٨٩٠) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٤٠٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق، وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع ٣٥٪ من رأس مالها.

ومما يجدر ذكره أن (١١٠) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها (١٠,٧٦٠) مليون ريال قد أصبحت مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجانب فيها وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض. ويأتي قطاع الصناعات الكيميائية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع، إذ بلغت حصته منها ٥٥٪ يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته ٢٩٪ ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة ١٠٪.

وبالنسبة لعام التقرير ١٤٣٣/١٤٣٢هـ اعتمد الصندوق (٢٧) قرضاً لإقامة (٢١) مشروعاً صناعياً مختلطاً جديداً وتوسعة ستة مشاريع صناعية مختلطة قائمة، وقد بلغت قيمة هذه القروض (٤,٤٧٥) مليون ريال، أي ما يمثل ٥٥٪ من اعتمادات الصندوق خلال العام. وتأتي هذه النسبة العالية نظراً لاعتماد الصندوق لمشاريع مختلطة عملاقة ذات استثمارات ضخمة خلال هذا العام. وقد توزعت قروض المشاريع المختلطة الجديدة بواقع (١١) قرضاً لقطاع الصناعات الهندسية وثمانية قروض لقطاع الصناعات الكيميائية وقرضين لقطاع الصناعات الاستهلاكية.

وقد وفرت المشاريع المختلطة المعتمدة خلال العام فرص عمل جديدة لاستيعاب (٤,١٨٧) موظفاً وعاملاً أي ما يمثل حوالي ٣٢٪ من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ والتي تبلغ (١٣,٠٦٢) فرصة عمل .

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

واصل برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوره المتميز في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك إيمانا منه بالدور الرئيسي الذي يلعبه البرنامج في خدمة المجتمع، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وخلق فرص عمل جديدة تساهم في تقليل معدلات البطالة في المملكة.

وشهد العام السادس لانطلاقة البرنامج أداءً متميزاً، إذ اعتمدت إدارة البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) عدد (١,٢٠٨) كفالة مقابل (٧٧٧) كفالة تم اعتمادها خلال العام السابق، بمعدل نمو بلغت نسبته (٥٥٪)، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (٦٣٥,٦) مليون ريال مقابل (٢٧١,٤) مليون ريال خلال العام السابق، بزيادة بلغت نسبتها (١٣٤٪)، نتيجة لقرار معالي وزير المالية برفع نسبة الكفالة إلى ٨٠٪ من قيمة التمويل وبما لا يزيد عن ١,٦ مليون ريال للمشروع، في حين بلغت قيمة التمويل المقدم من البنوك المشاركة مع البرنامج (١,٢٨٤) مليون ريال مقابل (٧١٦) مليون ريال العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (٧٩٪).

ومنذ انطلاقة البرنامج عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) حتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) اعتمدت إدارة البرنامج عدد (٣,٠٩٥) كفالة استفادت منها (١,٩٩١) منشأة صغيرة ومتوسطة، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (١,٣٥٥) مليون ريال مقابل اعتماد للتمويل بلغت قيمته الإجمالية (٣,٠٦٩) مليون ريال.

وتصدر قطاع المقاولات مجموع الكفالات التي اعتمدها البرنامج حتى نهاية العام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) بعدد (١,٤٩٤) كفالة، بقيمة إجمالية للكفالات قدرها (٦٠٢) مليون ريال، بنسبة (٤٨٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(٤٤٪) من قيمتها، يليه في الأهمية قطاع الخدمات بعدد (٦٥٢) كفالة، وبقيمة (٣١٤) مليون ريال ، بنسبة (٢١٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(٢٣٪) من قيمتها، ثم القطاع الصناعي بعدد (٥٤٦) كفالة، وبقيمة (٢٥٩) مليون ريال ، بنسبة (١٨٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(١٩٪) من قيمتها، أما باقي الكفالات وعددها (٤٠٣) كفالة والتي تمثل (١٣٪) من إجمالي عدد الكفالات، و (١٣٪) من قيمتها، فقد وزعت بين القطاعات : التجاري (٣٠٤)، والطبي (٦٦)، والتعليمي (٢٤)، والزراعي (٧)، والترفيهي (٢).

وفى إطار حرص البرنامج على تحقيق التنمية المتوازنة، فقد حرصت إدارة البرنامج على توزيع الكفالات بما يسمح باستفادة أكبر عدد ممكن من المناطق الإدارية بالمملكة، وتأتى منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال هذا العام بعدد (٥٨٥) كفالة بقيمة (٣٠٠) مليون ريال ، تليها المنطقة الشرقية بعدد (٢٣٧) كفالة بقيمة (١٣٨) مليون ريال ، ثم منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة بعدد (١٩٨) كفالة بقيمة (٩٩) مليون ريال، ومنطقة عسير في المرتبة الرابعة بعدد (٥٠) كفالة، ثم منطقة نجران بعدد (٣٥) كفالة، ومن الملاحظ أن اعتمادات هذا العام غطت معظم مناطق المملكة الإدارية.

وبالنسبة لجهات التمويل المشاركة مع البرنامج، فقد تصدر بنك الرياض كافة البنوك والمصارف التجارية المشاركة مع البرنامج من حيث عدد وقيمة الكفالات التي أعتمدها البرنامج منذ بدايته عام ٢٠٠٦م حتى نهاية عام ٢٠١١م بعدد (٩٢٧) كفالة، بلغت قيمتها الإجمالية (٣٩٦) مليون ريال وبنسبة (٣٠٪) من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة و (٢٩٪) من قيمتها ، ويأتي في المرتبة الثانية البنك الأهلي التجاري بعدد (٨٦٠) كفالة بقيمة (٣٣١) مليون ريال ، بنسبة (٢٨٪) من إجمالي عدد الكفالات، و (٢٤٪) من قيمتها، ثم البنك العربي الوطني في المرتبة الثالثة من حيث عدد الكفالات والمرتبة الرابعة من حيث قيمتها بعدد (٤٥٤) كفالة بقيمة (١٨١) مليون ريال ، تمثل (١٥٪) من إجمالي عدد الكفالات و (١٣٪) من قيمتها. ويأتي مصرف الراجحي في المرتبة الرابعة من حيث عدد الكفالات والمرتبة الثالثة من حيث قيمتها بعدد (٤٤٢) كفالة بقيمة (٢٠٧) مليون ريال تمثل (١٤٪) من إجمالي عدد الكفالات و(١٥٪) من قيمتها.

وشهد العام ١٤٣٢/١٤٣٣ هـ (٢٠١١م) تسييل عدد (١٠) كفالات بقيمة (٣.٩) مليون ريال لصالح البنوك المشاركة مع البرنامج، وبذلك ارتفع عدد الكفالات المسيلة منذ انطلاقة البرنامج حتى نهاية عام ٢٠١١م إلى (٣٨) كفالة بقيمة إجمالية قدرها (١٧,٥) مليون ريال، منها (١٨) كفالة للبنك السعودي البريطاني و (١٤) كفالة للبنك الأهلي التجاري، و(٤) كفالات لبنك الرياض، و(٢) كفالة لمصرف الراجحي.

وجدير بالذكر أن نشاط البرنامج لم يقتصر على إصدار الكفالات لتوفير التمويل اللازم لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل امتد ليشمل جانب التدريب والتثقيف والتطوير وتنمية روح العمل الحر لدى الشباب، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل تثقيفية بالتعاون مع البنك الدولي والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي وبمشاركة البنوك السعودية والغرف التجارية الصناعية بالمملكة، وصممت البرامج التدريبية والتثقيفية التي يتبناها البرنامج بحيث تتناسب مع مختلف شرائح قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في : الشباب الطموح الذي يرغب في العمل الحر، أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مسئولي مراكز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، منسوبي البنوك المشاركة مع البرنامج. وخلال الفترة الماضية وحتى نهاية عام ٢٠١١م نظم البرنامج عدد (٢١) فعالية تحت مسمى (يوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة) بالتعاون مع الغرف التجارية والبنوك المشاركة لتعريف أصحاب المنشآت بالبرنامج، وشروطه، ومستلزمات وآليات العمل به، كما شارك البرنامج فى تنفيذ عدد (٢٨) دورة تدريبية فى مختلف مناطق المملكة الإدارية بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والغرف التجارية الصناعية السعودية تحت مسمى (أساسيات البداية في تشغيل وإدارة الأعمال التجارية) موجهة إلى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، استفاد منها عدد (٦٣٧) متدرباً من بينهم (٤٦٧) متدرباً و(١٧٠) متدربة، بالإضافة إلى تنظيم عدد (٤) دورات تدريبية لمنسوبي البنوك السعودية المشاركة مع البرنامج لشرح آليات عمل البرنامج، إلى جانب المشاركة في العديد من المنتديات والملتقيات والمعارض الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (١) عدد وقيمة الكفالات المعتمدة وعدد المنشآت المستفيدة حسب جهات التمويل

جهات التمويل	الكفالات المعتمدة خلال عام ٢٠١١م				الإجمالي منذ انطلاقة البرنامج			
	العدد	المبالغ بآلاف الريالات		عدد المنشآت المستفيدة	العدد	المبالغ بآلاف الريالات		عدد المنشآت المستفيدة
		قيمة الكفالات	قيمة التمويل			قيمة الكفالات	قيمة التمويل	
بنك الرياض	٣٥٧	١٩٥,٤٣٦	٤١١,١٧٥	٢٥٤	٩٢٧	٣٩٦,٠٨٢	٩٣٢,٩٦٢	٦٦٣
البنك الأهلي التجاري	٢٧٠	١٢١,٦٩٢	١٩٥,٣٣٤	١٥٢	٨٦٠	٣٣٠,٦٠٦	٦٠٩,٨٩٧	٥١٠
مصرف الراجحي	٢٢٤	١١٤,٣١٤	١٩٥,٣٣٢	١٣٤	٤٤٢	٢٠٧,٠٥٣	٤٣١,٩٥٤	٣٠٨
البنك العربي الوطني	١٨٥	٩١,٤٥٢	٢٦٩,٢٨٢	٧٧	٤٥٤	١٨١,٢١٤	٥٧٥,٨٧٥	١٩٠
مجموعة سامبا المالية	٦٤	٣٢,٥٥١	٦٧,١٦٠	٤٨	١٢٤	٥٨,١٦٧	١٣٢,١٠٥	٩٤
البنك السعودي الهولندي	٣٩	٣٣,٧٣٧	٤٧,١٥٠	٣٣	٥٤	٤٤,٦٢٥	٦٩,٧٥٠	٤٧
بنك البلاد	٢٣	١٤,٢٦٠	٣٦,٢٥٠	١٤	٢٩	١٦,٨٥٥	٤٣,٤٢٠	١٩
البنك السعودي الفرنسي	١٧	١٢,٠٨٧	٢٩,٣٠٣	١١	٦٨	٣٦,٢٣٤	٩٧,٦٦٥	٤٦
بنك الجزيرة	١١	٥,٩٤٨	٧,٦٥٠	٤	٢١	٩,١٤٢	٢١,٢٣٧	٩
البنك السعودي البريطاني	١٠	٦,٧٨١	١٣,٥٤٥	٨	١٠٨	٦٨,١٤٠	١٤٣,٢٣٥	٩٨
البنك السعودي للاستثمار	٨	٧,٣٠٥	١١,٣٧٢	٧	٨	٧,٣٠٥	١١,٣٧٢	٧
الإجمالي	١,٢٠٨	٦٣٥,٥٦٣	١,٢٨٣,٥٥٣	٧٤٢	٣,٠٩٥	١,٣٥٥,٤٢٣	٣,٠٦٩,٤٧٢	١,٩٩١

القوى البشرية والتدريب

تمكنت إدارة الصندوق من خلال برامجها المدروسة من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق، حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي، مراجعة الحسابات، تقنية المعلومات، الدراسات الاقتصادية والإحصائية، التسويق، المحاسبة المستندية والعلوم المالية، الإدارة، الدراسات والاستشارات الفنية، تحليل المعلومات، الدراسات القانونية وغيرها.

وقد بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٦٠٨) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والماجستير والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق، إذ تم تدريب (٥٧٠) موظفاً سعودياً بما يتماشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج، حيث حصل (١٤٤) موظفاً منهم على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك شهادة الماجستير ودورات اللغة الإنجليزية المكثفة في الخارج، بينما حصل (٢٨٨) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة خارج المملكة و(١٣٨) موظفاً حصلوا على دورات قصيرة داخل المملكة في الوقت الذي حصل فيه (٢٢٤) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة داخل الصندوق إضافة إلى حصول (٨١) موظفاً سعودياً جامعياً على التدريب العملي المهني على رأس العمل بمختلف إدارات الصندوق.

وقد دأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة داخل وخارج المملكة لصقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية التي تشارك فيها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العملية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على أداء الصندوق العام.

ونظراً لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة فقد تمكن من تنفيذ برامجه المقررة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ

حيث تم توظيف (١١٦) موظفاً سعودياً في إطار الميزانية المعتمدة تلبية لمتطلبات حاجة العمل بمختلف إدارات الصندوق.

المدير العام

علي بن عبد الله العايد

التقرير السنوي 2011

دورة تقييم المشاريع الصناعية والهيكل التنظيمي للصندوق

دورة تقييم المشاريع الصناعية

تحرص إدارة الصندوق على توفير خدماتها الإقراضية والاستشارية للمستثمرين في القطاع الصناعي بالسرعة والفعالية اللازمتين، لذا فإنها تعمل باستمرار على تطوير الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالنشاط الإقراضي للصندوق ليستمر في تميزه بين مؤسسات التمويل المماثلة في سائر أنحاء العالم.

وتتبلور هذه الجهود جميعها في دورة تقييم المشروع المعتمدة التي تخضع من حين لآخر لتعديلات تمليها ظروف التطبيق العملي، مع الأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات في مجال التنظيم الإداري والتحليل المالي والتقدم التقني.

ويوضح المخطط التوضيحي التالي دورة المشروع المعمول بها حالياً لدى الصندوق لعمليات دراسة وتقييم ومتابعة تنفيذ مشاريع الإقراض، وعمليات صرف الالتزامات المالية للمشاريع ومتابعة تسديد مستحقات الصندوق من قبل المقترضين:

ملاحظات:

١. تتوقف فترة التقييم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.

٢. تخضع مشاريع التوسعة لنفس المراحل السابقة مع اختصار بعضها.

مخطط توضيحي لعملية دراسة وتقييم ومتابعة المشاريع

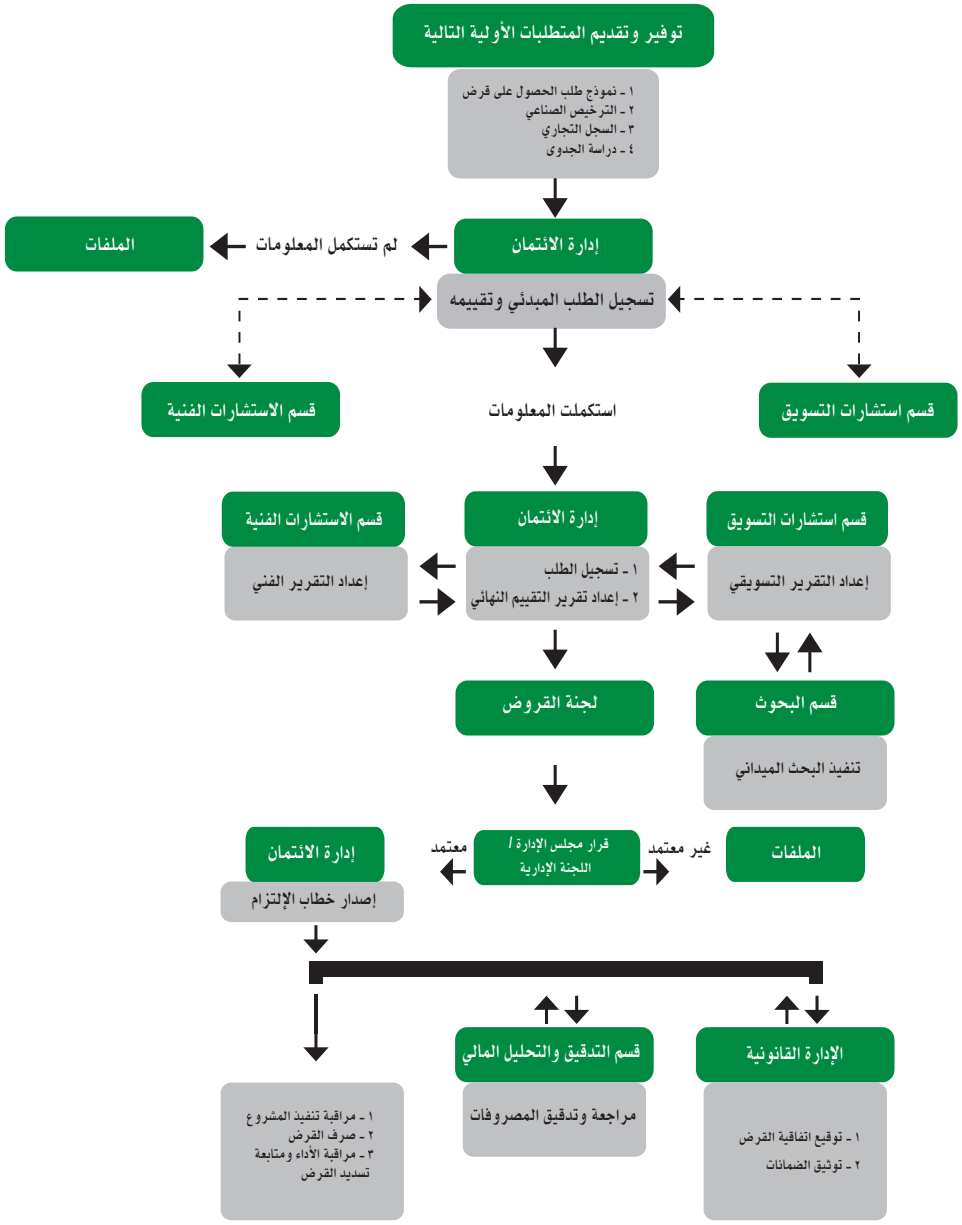

الهيكل التنظيمي للصندوق

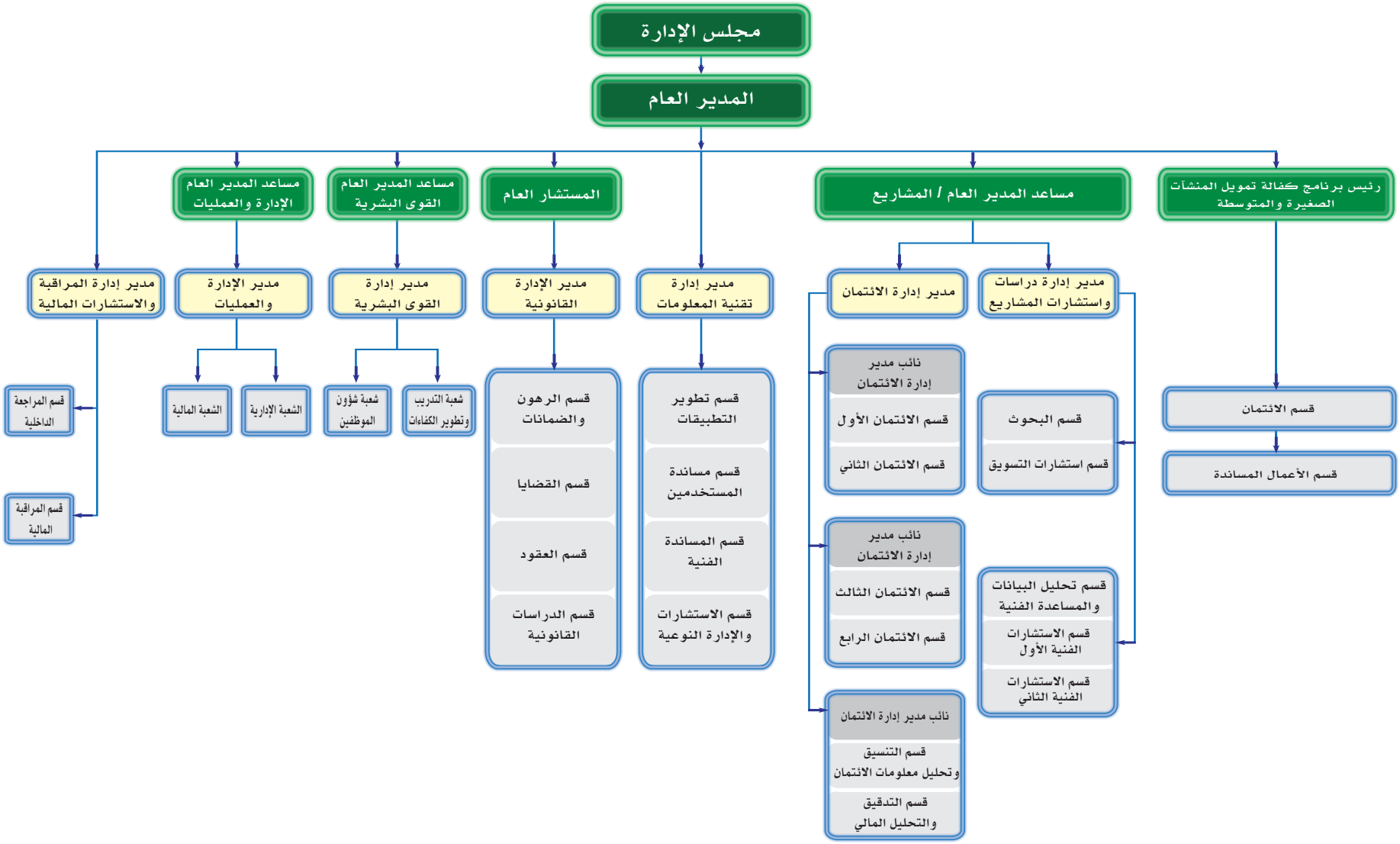

إدارة تحت المجهر

إدارة المراقبة والاستشارات المالية

تعتبر إدارة المراقبة والاستشارات المالية إحدى الإدارات المهمة بالصندوق، حيث تتولى مهام التخطيط والرقابة والتأكد من سلامة إجراءات حماية أصول الصندوق، وإجراءات المراجعة الدورية من أجل تحقيق أهداف الإدارة العامة في الإشراف والمراقبة وتقديم الاستشارات المالية والإدارية عند الحاجة للمشاريع التي يقرضها الصندوق، وذلك وفق تحقيق الاختصاصات التالية :

- المشاركة أو التشاور مع الإدارات الأخرى بالصندوق في إعداد السياسات واللوائح الخاصة بإنجاز الأعمال المختلفة قبل اعتمادها من الإدارة العامة.
- تطوير أساليب إعداد الموازنة التقديرية وتأثير الهياكل التنظيمية وخطط العمل عليها ، وعكس ذلك على النتائج المالية المتوقعة من خلال القوائم المالية والتدفقات النقدية السنوية ، ومراقبة الأداء الفعلي للموازنة التقديرية وإعداد التقارير الدورية التحليلية في هذا الخصوص.
- تطوير النظام المحاسبي المعمول به في الصندوق وتحديث وصف الحسابات بما يتناسب مع متطلبات العمل في الصندوق، ووضع الأسس المحاسبية المناسبة ومراقبة تطبيقها بما يضمن توافقها مع الأساليب المتبعة في إعداد القوائم المالية.
- التنسيق الكامل مع الإدارات ذات العلاقة بشأن مراجعة كفاية ضمانات القروض ومعالجة ذلك في القوائم المالية.
- القيام بأعمال المراجعة الداخلية والمراقبة المالية على ضوء اللوائح والسياسات المعتمدة وتطوير أساليب العمل بها.
- التنسيق الكامل مع الإدارات ذات العلاقة بشأن تقديم استشارات مالية وإدارية لعملاء الصندوق ووضع الخطط والبرامج التنفيذية اللازمة لذلك.
- التنسيق الكامل مع المراجع الخارجي لتدقيق الحسابات السنوية الختامية للصندوق والتأكد من أن متطلبات أعمال المراجعة مكتملة لإنهاء الحساب الختامي للصندوق وتقرير المراجع الخارجي.

حيث يتم تحقيق هذه الاختصاصات من خلال أقسام الإدارة المتمثلة في قسم المراقبة المالية وقسم المراجعة الداخلية وكذلك وحدة الخدمات الاستشارية، ويقوم بذلك كوادر مدربة حيث تحرص الإدارة بالتعاون مع شعبة التدريب وتطوير الكفاءات بالصندوق على تدريب السعوديين من حديثي التخرج ضمن برنامج تدريبي محدد يستمر قرابة الثلاث سنوات وذلك لتأهيلهم التأهيل المهني اللازم للقيام بالأعمال المهنية للإدارة.

أولاً: قسم المراقبة المالية

ويناط بهذا القسم وضع النظم المحاسبية وصيانتها ومراقبة تطبيقها والتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية ودقتها وكذلك إنجاز الموازنات التقديرية ومتابعة المتحقق منها ومقارنته بالمقدر وبيان الانحرافات وأسبابها والتأكد من إصدار حسابات ختامية معتمدة ومصادق عليها من المراجع الخارجي، ويتولى قسم المراقبة المالية من خلال ثلاث وحدات متكاملة القيام بتنفيذ المهام والاختصاصات المناطة بالقسم حسب التالي:

- **وحدة المتابعة المالية** : وتتمحور مهام الوحدة في تصميم وصيانة النظام المحاسبي من خلال دليل الحسابات وإجراءات توزيع المصروفات والإيرادات وذلك لغرض إظهار العمليات المالية بالطريقة المهنية وتوفير المعلومات المطلوبة لمتخذي القرار. كما تقوم الوحدة بإصدار ومراجعة السياسات المحاسبية التي تساعد على الرقابة المالية وبالتالي التمكن من إصدار قوائم مالية موثوقة ويعتمد عليها لمراجعتها والتصديق عليها من قبل المراجع الخارجي.
- **وحدة التخطيط والرقابة** : ويناط بهذه الوحدة عمليات التخطيط

والإعداد للموازنة التقديرية للصندوق والقيام بما يضمن إنجازها في الوقت المحدد وبما يتفق مع توجهات الإدارة العامة، وكذلك القيام بالإجراءات الرقابية اللازمة للتأكد من تنفيذ ما تم اعتماده في الموازنة التقديرية حسبما هو مخطط له والرفع بتقارير ربع سنوية عما تم إنجازه مقارنة بما تم اعتماده وتحليل أي اختلافات والتوصية بالإجراءات الواجب اتخاذها في كل حالة.

- **وحدة مراقبة جودة الأصول** : وتهتم هذه الوحدة بصحة ودقة توجيه وتسجيل العمليات المالية إلى الحسابات ذات العلاقة والتي تعكس طبيعة هذه العمليات، كما تقوم بعد التنسيق مع الإدارات ذات العلاقة بالتأكد من كفاية ضمانات القروض ومعالجة ذلك في القوائم المالية بالإضافة إلى التأكد من جودة عناصر قائمة المركز المالي من خلال المراجعة الدورية لها وتقييم أي مؤثرات يمكن التعرض لها والتي تؤثر بدورها على الفعالية والقوة المالية للصندوق.

ثانياً: قسم المراجعة الداخلية

يقوم قسم المراجعة الداخلية بمراجعة التصرفات المالية والإدارية والتأكد من كونها متطابقة مع السياسات والإجراءات المعتمدة والمقرة سواء من مجلس الإدارة أو الإدارة العامة، كما يراجع كفاءة هذه السياسات والإجراءات ويقترح التعديلات التي تزيد من فاعلية الأداء، ويتم تنفيذ المراجعة الداخلية من خلال وحدتين مستقلتين مناط بهما تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئ القسم والتي تتوافق مع متطلبات واعتمادات مجلس الإدارة والإدارة العامة وهما كالتالي:

- **وحدة مراجعة العمليات** : وتقوم هذه الوحدة بمراجعة الإجراءات المالية والإدارية بما يتوافق مع الأنظمة المعتمدة لضمان الرقابة وقيد التصرفات المالية وحفظ المستندات المرتبطة بها بحسب الأهداف وخطة العمل المعتمدة من مجلس الإدارة والتوصية بحلول تصحيحية لمواطن الضعف إن وجدت ومتابعة تطبيقها لتفادي أي قصور في الأنظمة والتأكد من الاستخدام الأمثل لموارد وأصول الصندوق.

- **وحدة مراجعة تقنية المعلومات** : وتهتم هذه الوحدة بمراجعة أنظمة الحاسب الآلي المالية والإدارية والتأكد من أن مخرجات هذه الأنظمة من تقارير مالية وإدارية تفي بأغراض ومتطلبات النظام الآلي وتحقق أهدافه وتؤمن البيانات اللازمة لمتخذي القرار بما يتماشى مع الأنظمة المعتمدة بالصندوق .

ثالثاً: وحدة الخدمات الاستشارية

نص نظام الصندوق في مادته الثانية الفقرة (٣) على "تقديم المشورة الاقتصادية أو الفنية أو الإدارية للمنشآت الصناعية في المملكة عندما يكون ذلك ضروريا وممكنا"، وحيث أن الدراسة الاستراتيجية التي قام بها الصندوق أوصت بإعادة هيكلة الوحدة لزيادة فاعليتها، فإن الإدارة العامة بالصندوق والإدارة التنفيذية تعكف في الوقت الحاضر على إعادة تحديد منتجات هذه الوحدة وتقييم حاجاتها من الكوادر المهنية وإقرار ما يتعلق بها من مسارات تدريبية لممارسة مهامها وتحقيق أهدافها بشكل مهني وفاعل سواء للمشاريع القائمة أو المتعثرة والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

دراسة صناعية:
صناعة الأعلاف المركبة بالمملكة

دراسة صناعية

صناعة الأعلاف المركبة بالمملكة

المنتج :

تعد جودة الأعلاف بمثابة حجر الزاوية في تحديد نوعية الإنتاج الحيواني. إن معظم أساليب التربية الحيوانية المكثفة المتبعة حالياً، قد تجاوزت من الناحية العملية المفهوم التقليدي لإشباع الحاجة الفسيولوجية إلى الغذاء، بحيث أصبحت علماً من العلوم التطبيقية هدفها الرئيسي تحويل الأغذية العلفية إلى مشتقات كاللحوم والحليب والبيض وغيره بطريقة عملية و اقتصادية.

تبعاً لذلك تحولت معظم المزارع من اتباع الطريقة التقليدية والتي تعتمد على الأعلاف الخضراء إلى استخدام الأعلاف المركبة المصنعة عن طريق خلط المواد المغذية الضرورية للنمو والإنتاج (كالكربوهيدرات والبروتينات والدهون والفيتامينات والمعادن) بنسب محددة وتعد على هيئة تلائم الجهاز الهضمي للحيوان (على شكل مجروش أو حبيبات أو فتات).

تصنف الأعلاف المركبة إلى فئات فرعية وتركيبات متعددة تقسم حسب نوع الحيوان والفئة العمرية والحالة الصحية. فمثلاً نجد أن الأعلاف المركبة الخاصة بالدواجن تصنف إلى ثلاث فئات أساسية حسب العمر: - بادئ وناشئ وناهي، حيث تختلف نسب إضافة المكونات العلفية لكل فئة من هذه الفئات العمرية الثلاث حسب نوع الدواجن (بياض، أمهات، صيصان).

استعراض أوضاع السوق:

كانت الزيادة المطردة في الطلب على الأعلاف خلال العقدين الماضيين نتيجة للزيادة في أعداد مشاريع التربية الحيوانية و التي نمت في ظل الدعم الحكومي لهذا القطاع لسد احتياجات السوق المحلية المتنامية من اللحوم والمنتجات الأخرى. وبالنظر إلى تزايد أعداد الماشية وافتقار المملكة للمراعي الطبيعية معظم العام بما يلبي احتياجات الثروة الحيوانية من الغذاء، فقد قررت الحكومة تغطية هذا النقص عن طريق استيراد الشعير ودعم أسعاره عن طريق تقديم إعانة مالية على الواردات.

ومع تنامي حجم الثروة الحيوانية أصبحت المملكة أكبر مشتر للشعير عالمياً حيث استهلكت المملكة في عام ٢٠١٠م نحو ٥٢٪ من كميات الشعير المطروحة للبيع في سوق السلع العالمية.

وكنتيجة لحجم طلب المملكة الكبير واعتمادها على هذا المنتج، بينما شهدت الأسعار العالمية للشعير عدة ارتفاعات على مدى السنوات الماضية مما حمل الحكومة على التدخل عن طريق زيادة نسبة الإعانة المدفوعة على واردات الشعير لإبقاء الأسعار في متناول المستهلك. ومع الزيادة المطردة في تكلفة هذه الإعانة على مر السنين، أصبحت عبئاً ثقيلا على اقتصاد المملكة خاصة مع ارتفاع مستويات الواردات. ولرفع هذا العبء اتبعت الحكومة سياسة جديدة لإنهاء الاعتماد على الشعير من خلال تشجيع استخدام الأعلاف المركبة المعروفة بفعاليتها من حيث التكلفة والمردود على الإنتاج. ترتكز هذه الاستراتيجية على محورين:

(١) تشجيع الاستثمار المحلي في صناعة الأعلاف المركبة.
(٢) تقديم إعانة على المواد الخام الرئيسية المستخدمة في إنتاج الأعلاف المركبة من أجل السيطرة على أسعارها.

الإنتاج المحلي من الأعلاف المركبة:

كان للدعم الحكومي وزيادة وعي المستهلك بالخصائص المتفوقة للأعلاف المركبة على الأعلاف التقليدية الفضل في زيادة عدد المصانع بالمملكة في هذا المجال حيث وصل العدد الحالي للمنتجين إلى ٤٦ مصنعاً بطاقة إنتاجية سنوية مركبة بلغت نحو (٦,١) مليون طن في عام ٢٠١٠ م كما بلغ حجم الإنتاج السنوي الفعلي لهؤلاء المنتجين خلال نفس العام حوالي (٤,٩) مليون طن، أي أن معدل استغلال الكفاءة التشغيلية لمرافق الإنتاج المحلية كان في حدود ٨٠٪.

الإنتاج المحلي من الأعلاف المركبة (الكمية بالطن سنوياً)

نوع الأعلاف	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م
المواشي	١,٦٠٠,٥٧٧	١,٦٩٦,٠٨٤	١,٩٩٧,٦٧٣
الدواجن	٢,٥١٠,٣٢٦	٢,٧٨٢,٧٧٠	٢,٨٧٢,٢٠٦
المجموع	٤,١١٠,٩٠٣	٤,٤٧٨,٨٥٤	٤,٨٦٩,٨٧٩

يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية إنتاج المملكة من الأعلاف المركبة خلال عام ٢٠١٠ م، استهدفت تلبية احتياجات مزارع الدواجن التي استحوذت على نحو ٥٩٪ من حجم الطلب في السوق، بينما الكميات المتبقية استخدمت لتلبية احتياج الحيوانات الأخرى.

شهد إجمالي الإنتاج للسنوات الثلاث الماضية ما بين عام ٢٠٠٨ م حتى ٢٠١٠ م زيادة كبيرة قدرت بنحو ٩٪ سنوياً. أما على مستوى المنتجات الفردية فقد لوحظ بأن الزيادة في حجم إنتاج أعلاف المواشي كانت أعلى بكثير منها عن إنتاج أعلاف الدواجن. وهذا يفسر بشكل رئيسي لوصول المملكة إلى مستوى قريب

من الاكتفاء الذاتي من إنتاج الدواجن، بالإضافة الى ما سبق التنويه عنه من خطة الحكومة لتحويل طلب المواشي من الشعير إلى الأعلاف المركبة.

الطلب على الأعلاف في السوق:

يقدر الطلب الإجمالي على جميع أنواع الأعلاف (الأعلاف الخضراء والأعلاف المركبة) بالمملكة خلال عام ٢٠١٠م بحوالي (١١) مليون طن. وقد شكلت الأعلاف التقليدية نحو ٥٦٪ من هذه الكمية بينما شكلت الأعلاف المركبة المؤمنة من الإنتاج المحلي النسبة المتبقية والبالغة ٤٤٪.

الطلب على الأعلاف في سوق المملكة (الكمية بالطن سنوياً)

نوع الأعلاف	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م
الأعلاف المركبة *	٤,١١١,٧٢٦	٤,٤٧٩,٧٩٩	٤,٨٧٠,٨٧٩
أعلاف أخرى	٦,٥٠٤,٦٣٠	٥,١٨٥,٧٥٥	٦,١٢٥,٤٣٢
إجمالي الأعلاف الحيوانية (بالطن)	١٠,٦١٦,٣٥٦	٩,٦٦٥,٥٥٤	١٠,٩٩٦,٣١١
معدل النمو (٪)	-	(٩٪)	١٤٪

* تشمل الإنتاج المحلي + كمية قليلة جداً من واردات الأعلاف المركبة المتخصصة.

استناداً إلى البيانات المتوفرة عن توزيع الثروة الحيوانية في المملكة، يستنتج أن الطلب على الأعلاف يتركز في المناطق الوسطى والشرقية والغربية التي تشكل مجتمعة ٧٥٪ من الطلب بالمملكة كما هو موضح في الرسم البياني التالي عن توزيع الطلب على الأعلاف (الأعلاف الخضراء والأعلاف المركبة) بالمملكة:

الشكل رقم (١٠) توزيع الطلب على الأعلاف في المملكة حسب المناطق لعام ٢٠١٠ م

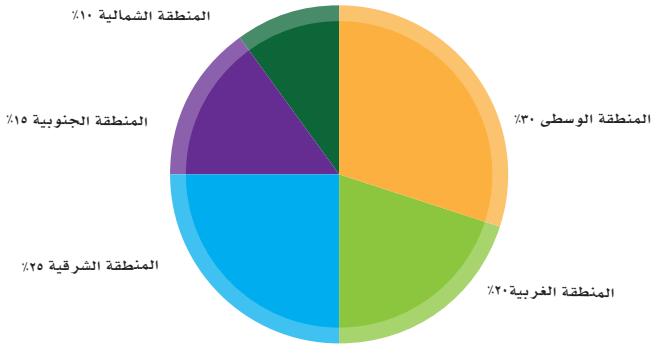

الطلب المتوقع على الأعلاف المركبة:

يتوقع نمو الطلب على الأعلاف المركبة بحوالي ٥٪ سنوياً، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها:

١. الزيادة المطردة في حجم الثروة الحيوانية في المملكة.
٢. استمرار الدعم الحكومي المقدم في شكل إعانة والذي يغطي جزءاً كبيراً من تكلفة المواد الخام المستخدمة في إنتاج الأعلاف المركبة.
٣. الخطط الحكومية الرامية لتحويل مسار الطلب المحلي بعيداً عن الأعلاف المستوردة، وعلى رأسها الشعير، إلى الأعلاف المركبة المنتجة محلياً.

الطلب المتوقع على الأعلاف المركبة (الكمية بالطن سنوياً)

نوع المنتج	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م
أعلاف	٥,١٢٥,٦٤٤	٥,٣٩٤,٧٩٥	٥,٦٧٩,٢٠١	٥,٩٧٩,٧٨٧	٦,٢٩٧,٥٣٥	٦,٦١٢,٤١٢

بالرغم من وجود فرصة متاحة للتوسع بدعم من التوجه الحكومي لتحويل الطلب من الأعلاف التقليدية إلى المركبة، فإنه لا بد لمنتجي الأعلاف المركبة من تجاوز عدد من العقبات التي تحد من نشاطهم وتعيق قدرتهم على النمو مستقبلاً و من أهمها:-

١. نقص العرض المحلي من المواد الخام لا سيما نخالة القمح والشعير.
٢. عدم ثبات أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية.
٣. لا يزال مربو الماشية يعتمدون على الشعير في تغذية ما يربونه من الحيوانات المجترة.

التقرير السنوي 2011

موضوع تحت الأضواء:

برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر)

موضوع تحت الأضواء

برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر)

مقدمة:

تولي حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً للتحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وذلك لما لهذا المفهوم من فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني، حيث صدر الأمر السامي الكريم رقم ٧/ب/٣٣١٨١ وتاريخ ١٤٢٤/٧/١٠هـ (٢٠٠٣/٩/٧م) المتضمن وضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ونظراً لأن التحول إلى مجتمع المعلومات يتطلب تعاون الجهات المعنية وتضافر الجهود لتحقيق الأهداف المنشودة، فقد قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) بمشاركة كل من: وزارة المالية، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

أهداف برنامج (يسّر):

يهدف برنامج (يسّر) لتحقيق ما يلي:

- رفع إنتاجية القطاع العام وفعاليته.
- توفير خدمات أفضل وأسهل استخداماً للأفراد والشركات.
- زيادة العائد على الاستثمار.
- توفير المعلومات المطلوبة بطريقة دقيقة جداً وفي الوقت المحدد.

فلسفة برنامج (يسّر):

يقوم برنامج (يسّر) بأداء الدور المطلوب لتسهيل عملية تطبيق الحكومة الإلكترونية، حيث يقلل بقدر الإمكان من مركزية تنفيذ التعاملات الإلكترونية الحكومية مع ضمان توفر الخدمة بمرونة كبيرة بين الجهات الحكومية.

خطة العمل:

يقوم البرنامج بوضع خطط خمسية للحكومة الإلكترونية بحيث تقوم الجهات الحكومية بتنفيذها، وتتضمن إعادة هندسة إجراءات الأعمال بموجب المبادئ التي يرسمها برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

الرؤية الخاصة بالخطة التنفيذية لمبادرة الحكومة الإلكترونية السعودية:

تتلخص الرؤية لمبادرة الحكومة الإلكترونية السعودية على النحو التالي: «تمكين كل فرد في المملكة من التمتع – من أي مكان وفي أي وقت – بالخدمات الحكومية عالية المستوى والتي تقدم بطريقة سلسة وآمنة وسهلة الاستعمال عن طريق الاستفادة من الوسائل الإلكترونية المتنوعة».

تعاون صندوق التنمية الصناعية السعودي وبرنامج (يسّر):

ا. التقييم المبدئي:

قام صندوق التنمية الصناعية السعودي في شهر شعبان من عام ١٤٣٠هـ (أغسطس من عام ٢٠٠٩م) بدعوة برنامج يسّر للقيام بتقييم مبدئي للخدمات الإلكترونية الحكومية للصندوق وفقاً لمعايير برنامج (يسّر). وقد خلص التقييم المبدئي إلى أن هناك بعض الجوانب التي يلزم معالجتها ليتمكن الصندوق من تقديم خدمات إلكترونية حكومية تتوافق مع معايير برنامج (يسّر).

وعليه فقد تم إبرام اتفاقية موقعة بين الصندوق ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بتاريخ ١٤٣١/٣/٢٣هـ (٢٠١٠/٣/٩م)، بهدف تعزيز التعاون بين الطرفين وتمكين الصندوق من تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية بإعداد خططه وآليات عمله وتنفيذها إلكترونياً وتنشيط ربط الصندوق بالدوائر الحكومية ذات العلاقة من خلال قنوات الربط والدمج ومن خلال الشبكة الحكومية الآمنة التابعة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

٢. مشروع الخطة الاستراتيجية للصندوق للتحول للحكومة الإلكترونية:

بدأ تنفيذ المشروع بتشكيل لجنة توجيهية من مسئولين في الصندوق وبرنامج (يسّر) كما تم تشكيل فرق عمل أخرى لدعم ومساندة اللجنة التوجيهية.
وقد اشتملت وثيقة تأسيس المشروع على عدد من النقاط الرئيسة التالية:

أ. وصف المشروع:

توضيح العلاقة المتبادلة بين عمليات سير العمل والمعلومات والتطبيقات والبنية التحتية للصندوق، كما توفر أفضل الممارسات لشراء وتصميم ونشر التقنية.
وتقوم هذه الخطة بهيكلة وحوكمة استراتيجية الصندوق للتقنية وتوفير بيئة عمل تدار في إطار البنية المؤسسية (Enterprise Architecture).

ب. الهدف من المشروع:

هدف المشروع الأساسي هو تحليل وتوثيق الوضع الحالي لتقنية المعلومات في الصندوق والاستفادة من رؤية واستراتيجية الصندوق مقرونة بأفضل الممارسات لبلورة تعريف للمخطط المستهدف لتقنية المعلومات ووضع خارطة طريق لتنفيذ هذا المخطط.

وبناءً على ذلك بدأ الصندوق وبرنامج (يسّر) بدراسة تفصيلية للمجالات التالية:

- إطار بناء العمل
- إطار بناء التطبيقات
- إطار بناء البيانات
- إطار بناء التقنية

وقد نجم عن الدراسة النتائج التالية:

- وثيقة تأسيس المشروع (Project Charter): وتحدد مجال المشروع ووصفه وخطته.
- تقرير التقييم المبدئي (Pre-Assessment Report): دراسة أنظمة الصندوق الحالية وأطرها، وتحديد التحديات الرئيسية، وتعريف البنية المؤسسية عالية المستوى، وتقدير الجهد التطويري لتنفيذ الخطة.
- الرؤية الهيكلية (Architecture Vision): دمج مبادئ الصندوق التوجيهية مع تشريعات الحكومة وأفضل الممارسات الصناعية وتطوير قائمة مصنفة للمبادئ التوجيهية التي سيتم استخدامها في المراحل التالية من المشروع.
- هيكلية الوضع الحالي (Baseline Architecture): وهو توضيح بنية العمل الحالية بشكل دقيق بهدف تطوير الخطة الاستراتيجية للتحول إلى الحكومة الإلكترونية، ويعكس ذلك الحالة الراهنة للصندوق.
- الوضع المستهدف (Target Architecture): وهو تحديد البنية المؤسسية للصندوق وعكس حالة الصندوق المستقبلية.
- تحليل الفجوات (GAP Analysis): مراجعة الوضع الحالي للتقنية المستخدمة في الصندوق، ومقارنته بالوضع المستهدف.
- طلب العرض الخاص بنظام إدارة القروض (RFP Loan Management): وهو إعداد طلب العرض لنظام إدارة برنامج إقراض المشاريع الصناعية التي يقوم بإنشائها القطاع الأهلي الصناعي في المملكة.

٣. بعض إنجازات الصندوق التي تتوافق مع متطلبات برنامج (يسّر):

- حصول الصندوق في القياس الثاني لمدى التحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية على نسبة إنجاز قدرها (٧٩,٣٣٪) بمستوى جيد وكان الصندوق في هذا القياس من ضمن أعلى عشرين جهة حكومية، وفي القياس الثالث حقق نسبة إنجاز قدرها (٨٢,٠٣٪) بمستوى متميز.
- تم تصميم وتدشين موقع الصندوق الداخلي والخارجي والذي يحتوي على عدد من الخدمات الإلكترونية ومن ضمنها:
  - أ. تقديم طلب القرض.
  - ب. استعلام عملاء الصندوق عن القرض.
  - ج. استعلام البنوك عن بعض العملاء.
  - د. طلب شهادة عدم الإقراض.
  - هـ. طلبات التوظيف.
  - و. المناقصات الحكومية.
  - ز. الربط مع وزارة التجارة والصناعة بخصوص الاستفسار عن حالة المستثمرين.

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

بيان رقم (١): بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

القطاع	خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣	المجموع التراكمي
الصناعات الاستهلاكية :	١٧	٦٤١
المواد الغذائية	٧	٢٩٧
المرطبات والمشروبات	٣	٥٨
النسيج	٥	٦٩
منتجات الجلود والمواد البديلة	-	٢٤
المنتجات الخشبية	-	١٤
الأثاث الخشبي	-	٥٣
منتجات الورق	٢	٩٠
الطباعة	-	٣٦
الصناعات الكيميائية :	٢٢	٥٨٥
الكيماويات	١٢	٢٧٩
منتجات النفط والغاز	٢	٣٤
منتجات المطاط	-	١٧
منتجات البلاستيك	٨	٢٥٥
صناعة مواد البناء :	١٩	٣٨٥
المنتجات الخزفية	-	١٣
منتجات الزجاج	٤	٦٣
مواد البناء الأخرى	١٥	٣٠٩
صناعة الأسمنت :	-	٣٠
الصناعات الهندسية :	٢٤	٦٨٣
المنتجات المعدنية	١٧	٤٠٨
الماكينات والآلات	-	٨٨
المعدات الكهربائية	٤	١٣٠
معدات النقل	٣	٥٧
الصناعات الأخرى	٤	٤٧
المجموع	٨٦	*٢,٣٧١

* منها (٤٦٧) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها .

بيان رقم (٢): بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية (بملايين الريالات)

القطاع	خلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣	المجموع التراكمي
الصناعات الاستهلاكية :	١,٠٦١	١٥,٦١٢
المواد الغذائية	٥٥٠	٧,٩٠٦
المرطبات والمشروبات	٣٤	١,٦١٥
النسيج	٢٢٥	٢,٢٩٨
منتجات الجلود والمواد البديلة	-	١٣٣
المنتجات الخشبية	-	٢٠٥
الأثاث الخشبي	-	٣٦٨
منتجات الورق	٢٥٢	٢,٨٧٢
الطباعة	-	٢١٥
الصناعات الكيميائية :	٢,٤٨٣	٣٧,٦٣٠
الكيماويات	١,٨١٣	٢٩,٣٧٩
منتجات النفط والغاز	٦٢	٣,١٧٦
منتجات المطاط	-	٤٧٧
منتجات البلاستيك	٦٠٨	٤,٥٩٨
صناعة مواد البناء :	١,١٣٨	١٠,٤٥٧
المنتجات الخزفية	٣٧	١,٣٦٩
منتجات الزجاج	٤٢٢	٢,٩٨٥
مواد البناء الأخرى	٦٧٩	٦,١٠٣
صناعة الأسمنت :	٨٩	٩,٧٨٤
الصناعات الهندسية :	١,٩٦٣	١٩,٧٦٥
المنتجات المعدنية	١,٧٣٠	١٤,٧١٨
الماكينات والآلات	-	٨٧٢
المعدات الكهربائية	١٠٧	٣,١١٧
معدات النقل	١٢٦	١,٠٥٨
الصناعات الأخرى	١,٣٥١	٢,٢٢٨
المجموع	٨,٠٨٥	*٩٥,٤٧٦

* منها (١٣,٧٤٩) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها .

بيان رقم (٣): بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب مناطق المملكة

المنطقة	خِلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣	المجموع التراكمي
الرياض	٣٠	٨٥٥
مكة المكرمة	٢٤	٥٨١
المدينة المنورة	٣	٩١
القصيم	١	٥٥
المنطقة الشرقية	٢١	٦٦٨
عسير	٤	٣٦
تبوك	-	٩
حائل	-	١٧
جازان	١	١٩
نجران	-	١٢
الباحة	-	٩
الجوف	٢	١٦
الحدود الشمالية	-	٣
المجموع	٨٦	*٢,٣٧١

* منها (٤٦٧) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها .

بيان رقم (٤): بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة (بملايين الريالات)

المنطقة	خِلال عام ١٤٣٢/١٤٣٣	المجموع التراكمي
الرياض	١,٣٩٠	١٩,٣٠٩
مكة المكرمة	١,١٨٨	١٦,١٨٦
المدينة المنورة	٤٧٢	٩,٣٩٩
القصيم	٣	١,٣٤١
المنطقة الشرقية	٤,٧٢٨	٤٤,٢٤٣
عسير	٢٦٤	٨٧٠
تبوك	-	٤٩٦
حائل	-	١٣٢
جازان	١٧	١,٣٣٧
نجران	-	٩٥٦
الباحة	-	٢٨
الجوف	٢٣	٢٣٠
الحدود الشمالية	-	٩٤٩
المجموع	٨,٠٨٥	*٩٥,٤٧٦

* منها (١٣,٧٤٩) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها .

صندوق التنمية الصناعية السعودي
صندوق بريد : ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩
المملكة العربية السعودية
هاتف : ٤٧٧٤٠٠٢ ١ ٠٠٩٦٦
فاكس : ٤٧٩٠١٦٥ ١ ٠٠٩٦٦
البريد الإلكتروني : Contactus@sidf.gov.sa
موقع الصندوق على الشبكة : www.sidf.gov.sa

التقرير السنوي ١٤٣٢ /١٤٣٣ هـ
رقم الايداع : ٣٤١٨ / ١٦
ردمد : ٥٥٢٢ - ١٣١٩

www.sidf.gov.sa

صندوق التنمية الصناعية السعودي